

العنوان:	أثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية: دراسة تطبيقية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	وهدان، محمد علي محمد
مؤلفين آخرين:	حشاد، طارق محمد عمر، لطيف، محمد أبو الفتوح توفيق(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	175 - 223
رقم MD:	1287248
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المحاسبة الإدارية، التقارير المالية، البورصة المصرية، السياسات المحاسبية، العمليات التشغيلية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1287248

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب
الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

وهدان، محمد علي محمد، حشاد، طارق محمد عمر، و لطيف، محمد أبو الفتوح توفيق. (2020). أثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع2، 175 - 223. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1287248>

إسلوب MLA

وهدان، محمد علي محمد، طارق محمد عمر حشاد، و محمد أبو الفتوح توفيق لطيف. "أثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية: دراسة تطبيقية." مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية ع2 (2020): 175 - 223. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1287248>

أثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية - دراسة تطبيقية

أستاذ دكتور/ محمد علي وهدان

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

دكتور/ طارق محمد عمر حشاد

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

محمد أبو الفتوح توفيق لطيف

معيد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

أثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية - دراسة تطبيقية

محمد أبو الفتوح توفيق لطيف

دكتور/ طارق محمد عمر حشاد

أستاذ دكتور/ محمد علي وهدان

معيد بقسم المحاسبة والمراجعة

مدرس المحاسبة والمراجعة

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

كلية التجارة - جامعة المنوفية

كلية التجارة - جامعة المنوفية

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من ٣٠ شركة مقيدة في البورصة المصرية وتنتمي لقطاعي الرعاية الصحية والأدوية والعقارات، وتم فحص أثر أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح ومدى وجود تمايز بين الشركات المنتمية لقطاع الرعاية الصحية والأدوية وشركات قطاع العقارات فيما يتعلق بأبعاد فعالية الرقابة الداخلية وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها، تم فحص الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة والعلاقة بينهم وإجراء دراسة تطبيقية بتحليل محتوى المعلومات المستخرجة من التقارير المالية وتقارير المراجعة عليها لشركات العينة. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من اعتمادية القوائم المالية، وفعالية العمليات التشغيلية على ممارسات إدارة الأرباح؛ بينما لا توجد علاقة بين كفاءة العمليات التشغيلية وممارسات إدارة الأرباح. وأوضحت نتائج الدراسة وجود تمايز بين شركات قطاع الصحة والأدوية وشركات قطاع العقارات من حيث مستوى بعدي كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية ومستوى ممارسات إدارة الأرباح. كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً عدم معنوية تأثير عمر وربحية الشركات وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات رقابية على ممارسات إدارة الأرباح، بينما يوجد أثر سلبي ومعنوي بين حجم الشركة كمتغير رقابي وممارسات إدارة الأرباح.

The impact of the effectiveness of internal controls on the earnings management in Egyptian joint stock companies - an applied study

Abstract

The study aimed to assess the impact of the effectiveness of internal control on earnings management practices, and the study was conducted on a sample of 30 companies listed on the Egyptian Stock Exchange and belonging to the health care, pharmaceutical and real estate sectors. For the health care, pharmaceutical and real estate sector companies regarding the dimensions of the effectiveness of internal control and its impact on earnings management practices. To achieve the objectives of the study and test its hypotheses, previous studies related to the study variables and the relationship among them were examined, and an applied study was conducted. The findings of the study indicated that a positive impact on the reliability of the financial statements and the effectiveness of operational processes on earnings management practices. While there is no relationship between the efficiency of operational processes and earnings management practices. Moreover, the results of the study indicated that there is a difference between the health and pharmaceutical sector companies and the real estate sector companies in terms of a dimensional level of efficiency and effectiveness of operational processes and the level of earnings management practices. The results of the study also showed the insignificance of the impact of the age and profitability of companies and the size of the audit office as control variables on earnings management practices, while there is a negative impact of the size of the company as a control variable on earnings management practices.

مقدمة:

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات محاسبية مفيدة بدلالة خصائصها الأساسية كالملاءمة والاعتمادية تساعد كافة الأطراف أصحاب المصلحة في الشركة على تقييم أدائها الاقتصادي والتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية؛ وتقع مسئولية إعداد تلك التقارير على عاتق إدارة الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة والتي تسمح باستخدام طرق وسياسات محاسبية بديلة مثل طرق تسعير المخزون وطرق الاهلاك، كما تسمح باستخدام التقديرات المحاسبية فيما لم يرد بشأنه نص مثل تقدير العمر الإنتاجي المتوقع للأصول الثابتة وتقدير القيمة التخريدية للأصول في نهاية عمرها الإنتاجي، وتقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، كما تسمح لهم بإجراء تغييرات في تلك السياسات والتقديرات المحاسبية. تلك المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية يجب تفعيلها لتوفير معلومات محاسبية أكثر نفعاً لمستخدميها؛ إلا أن إدارات بعض الشركات قد تستغل تلك المرونة التي تسمح بها المعايير في التأثير على النتائج المالية المرغوب في التقرير عنها بما يخدم أهدافها ويحقق مصالحها الشخصية، والتي قد تنعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لتلك الشركات كونها تعطي صورة غير حقيقية عن مراكزها المالية وأدائها المالي والتأثير على النتائج التعاقدية والتي تعتمد على الأرقام المحاسبية والتي ربما تضر بمصالح مستخدمي تلك المعلومات المحاسبية، وهذا ما يطلق عليه في الفكر المحاسبي إدارة الأرباح Earnings Management.

وتعد إدارة الأرباح أحد أهم ممارسات الإدارة التي قد تضعف جودة التقرير المالي بسبب تدخل الإدارة المتعمد للتأثير على الأرباح بشكل يعكس رغبتها ومصالحها على خلاف حقيقة الأوضاع المالية للمنشأة، الأمر الذي يؤدي إلى تقرير مالي احتيالي بضلل مستخدمي التقارير المالية بشأن أداء المنشأة، ويؤثر على قدرتهم التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية. هذا وقد قدم الفكر المحاسبي العديد من النماذج التي تعتمد على أسلوب المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals والتي تساهم في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح مثل نموذج (Healy, 1995)، ونموذج (DeAngelo, 1986)، ونموذج الشركات التي تنتمي لنفس الصناعة Industry Model، ونموذج (Jones, 1991)، ونموذج (Jones, 1995) المعدل، ونموذج المستحقات الاختيارية المعادلة للأداء (Kothari et al., 2005)، ونموذج (Raman & Shahrur, 2008).

وفي خطوة استهدفت تحسين جودة التقرير المالي وحماية أموال المستثمرين وبالتالي استعادة ثقة جمهور المتعاملين في الأسواق المالية بعد تزايد ممارسات إدارة الأرباح، والانهيارات التي حدثت لكبرى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الحالي فقد سارع الكونجرس الأمريكي بإصدار قانون Sarbanes-Oxley عام ٢٠٠٢ ليصبح من أكثر التشريعات تأثيراً على مهنة المحاسبة والمراجعة للشركات المقيدة في البورصة في السنوات القليلة الماضية.

ونظراً لارتكاز جودة التقرير المالي على فعالية الرقابة الداخلية فقد تضمن قانون Sarbanes-Oxley في مادته رقم (٣٠٢) تصديق المدير التنفيذي والمدير المالي على كل تقرير ربع سنوي وسنوي بما يعكس مسئوليتهم عن نظام الرقابة الداخلية داخل شركاتهم ومدى فعاليته، والإبلاغ عن أي نقاط ضعف جوهرية موجود به إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة ومراقب الحسابات. كما أوجبت المادة رقم (٤٠٤) احتواء التقارير السنوية على تقرير إدارة الشركة عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقرير مراقب الحسابات عن رأيه في تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية. كما قدم مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) معيار المراجعة رقم (2) والذي تم تعديله بالمعيار رقم (5) الذي يتطلب من الإدارة التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية ومطالبة مراقب الحسابات بمراجعة تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية. وفي نفس السياق أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين المعايير (ISA No.265; ISA, No. 400; ISA, No. 315; SAS, No. 78; SAS No.94; SAS No.112; SAS No.115).

وأشارت العديد من الدراسات السابقة (Chan et al., 2005; Jahmani & Niranjan, 2015; Garg, 2018) إلى أن ضعف نظام الرقابة الداخلية يزيد من قدرة الإدارة على الاختيار بين السياسات المحاسبية، واستخدام التقديرات المحاسبية، ويؤثر سلباً على جودة الاستحقاقات. وأوضحت دراسة (زكي، ٢٠١٨) أن ضعف نظام الرقابة الداخلية تسبب في انهيار العديد من الشركات العالمية في بداية القرن الحالي مثل شركة Enron الأمريكية عام (٢٠٠١)، شركة HHIH الأسترالية عام (٢٠٠١)، شركة On tel الأسترالية عام (٢٠٠١)، شركة World Com الأمريكية عام (٢٠٠٢)، شركة Adelphia الأمريكية عام (٢٠٠٢)، وشركة Vivendi الفرنسية عام (٢٠٠٢).

١ - طبيعة مشكلة الدراسة:

إعداد قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها يستند إلى مدى تبني الشركة لنظام فعال للرقابة الداخلية يضمن للشركة تحقيق الهدف منه، والذي يساهم في تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية الواردة في تلك القوائم والتي تمثل أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ونظراً لما تسمح به المعايير المحاسبية من مرونة الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية واستخدام الحكم الشخصي في التقديرات المحاسبية، وإمكانية إجراء تغييرات عليهما، فقد تقوم إدارات بعض الشركات باستغلال تلك المرونة في التأثير على صافي الربح المعلن بما يحقق أهدافها ورغباتها الخاصة دون مراعاة مصالح مستخدمي تلك المعلومات وهو ما يعرف بإدارة الأرباح. وقد أظهرت

نتائج العديد من الدراسات السابقة (الزمر، ٢٠٠٩؛ محمود، ٢٠١٠؛ عطيو، ٢٠١٣؛ حسين، ٢٠١٦؛ Iraya et al., 2015)، أن ممارسات الشركات لإدارة الأرباح له العديد من الآثار السلبية أهمها، انخفاض جودة المعلومات المحاسبية، انخفاض قيمة الشركة، وانهيار المعايير الأخلاقية، وعقوبات اقتصادية تتمثل في انخفاض سعر السهم وإعادة إصدار القوائم المالية، وتكاليف يتحملها المجتمع تتمثل في الاستثمارات الخاطئة للمستثمرين نتيجة الاعتماد على قوائم مالية مضللة بالإضافة لتكاليف الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

وقد برز دور الرقابة الداخلية من منتصف القرن الماضي كأحد الآليات الهامة في تحقيق أهداف الشركة، وكخط دفاع أول للحد من محاولات الغش والتضليل في التقرير المالي، ونالت الرقابة الداخلية اهتماماً كبيراً من قبل الحكومات والمنظمات المهنية والباحثين. وتعد أفضل المساهمات في هذا المجال هو الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الذي قدمته لجنة رعاية المؤسسات (COSO) committee of sponsoring organizations، وحدد أربعة أهداف للرقابة الداخلية (كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، واعتمادية القوائم المالية، وحماية الأصول، والالتزام باللوائح والقوانين). كما تناولت العديد من المعايير (SAS No.55; SAS No.78; SAS No. 94; SAS No.112; SAS No.115; ISA No 265; PCAOB No.2; PCAOB No.5) الدور الهام الذي تلعبه الرقابة الداخلية، وألزمت الشركات بضرورة الحفاظ على هيكل قوي للرقابة الداخلية، بالإضافة إلى التقرير عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، والإفصاح عن أي أوجه ضعف جوهرية فيه.

واستهدفت العديد من الدراسات أهمها (Ashbaugh-Skaife, et al., 2008; Iraya, et al., 2015; Lenard, et al., 2016; Faghani, & Pahlavan, 2018; Li, et al., 2020) تأثير فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح، ويرى البعض أن فعالية الرقابة الداخلية ترتبط سلبياً بمستوى ممارسات إدارة الأرباح، وأن وجود ضعف في الرقابة الداخلية يزيد من سلطة الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية ووضع التقديرات المحاسبية وإجراء تغييرات في تلك السياسات والتقديرات بما يعكس أهدافها الخاصة، وبالتالي تتخفف جودة المستحقات، وأن معالجة الضعف في الرقابة الداخلية يحسن من مستوى جودة الاستحقاقات. وتوصلت دراسة (Garg, 2018) إلى أن الشركات تميل أكثر لإدارة الأرباح المحاسبية في ظل غياب القوانين التي تلزم الشركات بالتقرير عن مستوى فعالية الرقابة الداخلية والإفصاح عن أي أوجه ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية. بينما يرى (Chan, 2005; Foster, & Shastri, 2013; Chen, 2016) أنه لا يوجد فروق جوهرية في ممارسات إدارة الأرباح بين الشركات التي تعاني من ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية والشركات التي بها رقابة داخلية فعالة.

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مدى فعالية الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية المقيدة في قطاعي الرعاية الصحية والأدوية والعقارات، وأثر ذلك على مستوى ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، خاصة في ظل وجود اختلاف حول طبيعة العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح. ومن ثم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ١- ما أثر اعتمادية القوائم المالية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات المقيدة في البورصة؟
- ٢- ما هو أثر كفاءة العمليات التشغيلية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات المقيدة في البورصة؟
- ٣- ما هو أثر فعالية العمليات التشغيلية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات المقيدة في البورصة؟
- ٤- هل توجد دالة تمايز بين شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وشركات قطاع العقارات من حيث أبعاد فعالية الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح.

٢- هدف الدراسة:

- يهدف البحث الحالي إلى تقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري وآثارها على ممارسات عمليات إدارة الأرباح من خلال:
- ١- قياس أثر اعتمادية القوائم كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية المالية على مستوى ممارسات إدارة الأرباح.
 - ٢- قياس أثر كفاءة العمليات التشغيلية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على مستوى ممارسات إدارة الأرباح.
 - ٣- قياس أثر فعالية العمليات التشغيلية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على مستوى ممارسات إدارة الأرباح.
 - ٤- تحديد مدى وجود تمايز بين القطاعين محل الدراسة من حيث أثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح.

٣- أهمية الدراسة:

■ تتمثل أهمية الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي فيما يلي:

١/٣ تتمثل أهمية الدراسة النظرية في:

- إبراز أهمية دور فعالية الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة، بما ينعكس على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، إدارة المخاطر، تخفيض كل من تكاليف الوكالة، تكلفة حقوق الملكية، عدم تماثل المعلومات، خطر المستثمر، وحماية حقوق المساهمين والدائنين وكل الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة.

- بيان أثر وجود ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية على مدى عدالة وصدق القوائم المالية وحماية أصول الشركة وانعكاس ذلك على حقوق أصحاب المصالح في الشركة.

- تعد الدراسة امتداداً للدراسات السابقة المهمة بدوافع ومحددات وصور ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والآثار المترتبة عليها، والعلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح.

٢/٣ تتمثل أهمية الدراسة التطبيقية في مساهمتها في معالجة الفجوة البحثية المتعلقة بالدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح؛ بالتطبيق على شركات قطاعي الرعاية الصحية والأدوية والعقارات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، باعتبارهما من أهم القطاعات الحيوية من حيث حجم العمالة، وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة؛ وتوضيح مدى التمايز والاختلاف بين شركات هذين القطاعين.

٤- فروض الدراسة:

يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو الآتي:

١/٤ لا يوجد تأثير معنوي لاعتمادية القوائم المالية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وشركات قطاع العقارات المقيدة في البورصة المصرية.

٢/٤ لا يوجد تأثير معنوي لكفاءة العمليات التشغيلية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات المقيدة في البورصة المصرية.

٣/٤ لا يوجد تأثير معنوي لفعالية العمليات التشغيلية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات المقيدة في البورصة المصرية.

٤/٤ لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وشركات قطاع العقارات المقيدة في البورصة المصرية من حيث أبعاد فعالية الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح.

٥- حدود الدراسة:

١/٥ تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري في قطاعي الرعاية الصحية والأدوية والعقارات خلال الفترة من عام ٢٠١٦م حتى عام ٢٠٢٠م.

٢/٥ سوف يتم الاعتماد في قياس مستوى فعالية الرقابة الداخلية على ثلاثة مؤشرات هي مؤشر اعتمادية القوائم المالية، مؤشر كفاءة العمليات التشغيلية، ومؤشر فعالية العمليات التشغيلية؛ ويخرج عن نطاق البحث مؤشر الالتزام باللوائح والقوانين المعمول بها لصعوبة الحصول على البيانات الفعلية الخاصة به.

٣/٥ تركز الدراسة الحالية على إدارة الأرباح المحاسبية، وبالتالي يخرج عن نطاق الدراسة إدارة الأرباح الحقيقية إلا فيما يستلزم للتدليل على عناصر هذه الظاهرة في الفكر المحاسبي؛ كما تعتمد الدراسة في قياس ممارسات إدارة الأرباح على نموذج (Jones, 1995) المعدل دون غيره من النماذج.

٦- الدراسات السابقة وتطوير الفروض:

تناولت الدراسات السابقة المتعلقة بأثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي، وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة، ويتم عرض هذه الدراسات على النحو التالي:

- الدراسات السابقة ذات الصلة بفعالية الرقابة الداخلية في الفكر المحاسبي.
- الدراسات السابقة ذات الصلة بممارسات إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي.
- الدراسات السابقة ذات بأثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي.

١/٦ الدراسات السابقة ذات الصلة بفعالية الرقابة الداخلية في الفكر المحاسبي:

استهدفت دراسة (Doyle et al., 2007)، دراسة محدّدات ضعف الرقابة الداخلية على التقارير المالية بالتطبيق على عينة مكونة من (٧٧٩) شركة في الفترة من أغسطس ٢٠٠٢ حتى أغسطس ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات صغيرة الحجم من حيث حجم المعاملات تعاني من ضعف جوهري على مستوى الرقابة الداخلية وتكون أضعف مالياً مقارنة بالشركات الأكبر حجماً التي يكون لديها مشكلات أقل حدة على مستوى الرقابة الداخلية كما أنها تتمتع بصحة مالية جيدة؛ إلا أن عملياتها تميل للتعقيد والتنوع وسرعة التغير، كما أن محدّدات الرقابة الداخلية تختلف من شركة لأخرى.

بينما هدفت دراسة (Ashbaugh-Skaife et al., 2009)، دراسة تأثير أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية على مخاطر الشركة وتكلفة حقوق الملكية بالتطبيق على عينة مكونة من (١٠٥٣) شركة. وتوصلت الدراسة إلى أن تقييم الإدارة والمراجع المستقل لفعالية الرقابة الداخلية قد يكون أكثر تكلفة للشركة إلا أنه يخفف من مخاطر المعلومات وتكلفة حقوق الملكية. وأن الشركات التي تعاني من ضعف الرقابة الداخلية تكون أعلى مخاطر وترتفع فيها تكلفة حقوق الملكية. كما تتخفف مخاطر الشركة وتكلفة حقوق الملكية عند معالجة أوجه ضعف نظام الرقابة الداخلية.

كما استهدفت دراسة (Goh & Li, 2011)، بحث العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية والتحفيز المحاسبي. باستخدام عينة من الشركات التي تكشف عن نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية بموجب قانون Sarbanes-Oxley (SOX)، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين فعالية الرقابة الداخلية ودرجة التحفظ المحاسبي. وأظهرت أن الشركات التي لديها نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية تكون أقل تحفظاً من الشركات التي لا يكون لديها نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية. علاوة على ذلك، فإن الشركات التي تكشف عن نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية وقامت بمعالجتها تكون أكثر تحفظاً من الشركات التي لا تزال لديها نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية.

وهدف دراسة (Wang-feng, 2013)، إلى اختبار العلاقة بين مخاطر المراجعة وأتعاب المراجعة وبين جودة الرقابة الداخلية. وأظهرت نتائج الدراسة أن رسوم المراجعة أعلى بكثير بالنسبة للشركات ذات جودة الرقابة الداخلية المنخفضة بعد التحكم في الحجم والمخاطر والربحية وعوامل أخرى. علاوة على ذلك، من خلال تحليل النموذج التدريجي، توصلت الدراسة إلى أنه عندما تتحسن جودة الرقابة الداخلية، فإن المراجعين يخفضون مستوى رسوم المراجعة وفقاً لذلك، وهو ما يتوافق مع نموذج مخاطر المراجعة.

بينما استهدفت دراسة (Wang, 2013)، تحديد العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية عن طريق اختبار مدى وكيفية تأثير جودة الرقابة الداخلية على معدل إعادة إصدار القوائم المالية. وتم استخدام عينة مكونة من (٤٠٣) شركة قامت بإعادة إصدار القوائم المالية خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وتظهر نتائج الدراسة زيادة معدل إعادة إصدار القوائم المالية في حالة وجود أوجه ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية، كما أن الشركات التي لديها أوجه ضعف جوهرية على مستوى الشركة ككل أكثر عرضة لزيادة معدل إعادة إصدار القوائم المالية مقارنة بالشركات التي لديها أوجه ضعف جوهرية على مستوى حساب معين.

استهدفت دراسة (العزب، ٢٠١٤)، دراسة مدى تأثير الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية

المصري، وتوصلت الدراسة إلى أن قيام الشركات المصرية بالإفصاح عن الإجراءات التصحيحية للضعف الجوهري والمدى الزمني اللازم لهذا التصحيح ضمن الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يقلل من الأثر السلبي على أسعار الأسهم وقرارات الاستثمار، وهذا يدل على أن الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية يزيد من الثقة والمصادقية في القوائم المالية بنسبة أكبر من خوف المستثمرين من نتائج الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهري، ومنها يقل أو يختفي الأثر السلبي على القرارات الاستثمارية، وذلك بعكس عدم قيام الإدارة بالإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية واكتشاف مراقب الحسابات لأوجه ضعف جوهرية وإبداء رأي معاكس عن فعالية الرقابة الداخلية فإن ذلك يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار بنسبة أكبر. وفرفت الدراسة بين أوجه الضعف الجوهرية وأوجه الضعف غير الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية حيث أن الضعف الجوهري يمثل قصور في البيانات والذي يسبب تحريفات جوهرية في القوائم المالية لا يمكن الوقاية منها أو معالجتها في الوقت المناسب، أما الضعف غير الجوهري فهو القصور الذي يمكن معالجته في الوقت المناسب.

واستهدفت دراسة (عرفه ومليجي، ٢٠١٥)، استكشاف العوامل المؤثرة في ضعف الرقابة الداخلية وتحليل أثر ذلك على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. بالتطبيق على عينة مكونة من (١١٨) شركة مقيدة في البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٤. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سالبة ذات تأثير معنوي بين عمر الشركة ونمو المبيعات والخسائر المتراكمة وبين وجود ضعف في الرقابة الداخلية. ووجود علاقة سالبة ليست ذات تأثير معنوي بين ضعف الرقابة الداخلية وعدد أقسام العمل، ووجود لجان مراجعة بالشركة. كما أظهرت وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين قيام الشركة بعمليات اندماج أو استحواذ وضعف الرقابة الداخلية. بينما كانت العلاقة موجبة ولكن ليس لها دلالة إحصائية مع استقالة مراقب الحسابات. وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة علاقة سالبة بين وجود ضعف في الرقابة الداخلية ومستوى التحفظ المحاسبي.

وقامت دراسة (Sun, 2016)، باستخدام رأي مراقب الحسابات بشأن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقاً لـ (SOX, 404) لتحديد ما إن كان الاستثمار في الشركة مرتبط بالإفصاح عن وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تلقى رأي معاكس بشأن تقريرها عن فعالية الرقابة الداخلية لديها استثمارات أقل بكثير من الشركات التي تلقى آراء نظيفة. كما وجدت أن الاستثمارات في هذه الشركات تتناقص بعد الإفصاح عن وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية ثم تزداد هذه الاستثمارات بعد معالجة هذا الضعف، وأن تقييم الرقابة الداخلية والإفصاح عنه لهما تأثير كبير على قرارات التشغيل داخل الشركات.

واستهدفت دراسة (Lansiluoto et al., 2016)، فحص وتصور هيكل وفعالية الرقابة الداخلية في الشركات. وتم قياس هيكل الرقابة وفعاليتها بناء على تقييم الإدارة بدلاً من استخدام نقاط الضعف الجوهرية المفصح عنها حيث أن هذا النوع من التقييم يستهدف بدرجة أكبر الشركات التي لا تطبق قانون Sarbanes-Oxley. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (٧٤١) مديراً تنفيذياً. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة متبادلة ومتراصة وليست مباشرة بين مكونات الرقابة الداخلية مقاسة من خلال أربعة مؤشرات مرتبطة بأهداف الرقابة الداخلية، وأن هناك تأثير للعلاقة المترابطة بين مكونات الرقابة الداخلية على فعالية الرقابة الداخلية. وأن هذه النتائج لها آثار مهمة على المسؤولين عن تحسين أو تقييم الرقابة الداخلية، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين.

وفي عام ٢٠١٧ استهدفت دراسة (Thabit et al., 2017)، اختبار فاعلية إطار COSO لتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات في دولة كردستان. وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين نظام الرقابة الداخلية في الشركات الكردستانية ومتطلبات إطار COSO، كما يمكن تطبيق إطار COSO في الشركات الكردستانية إذا عززت نظام الرقابة الداخلية لديها وفقاً لمعايير الرقابة الداخلية الدولية.

بينما استهدفت دراسة (Li et al., 2018)، فحص تأثير فعالية الرقابة الداخلية على المسؤولية الاجتماعية للشركات الصينية باستخدام عينة من (١٧٦٧) شركة مدرجة في الصين بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية الفعالة تعمل على تحسين الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل كبير. وتوصي الدراسة بتعزيز الدور الإيجابي للرقابة الداخلية في حوكمة الشركات لحماية الحقوق والمصالح المشروعة لأصحاب المصالح.

واستهدفت دراسة (Ditkaew, 2018)، اختبار أثر جودة إدارة التكلفة على فعالية الرقابة الداخلية واتخاذ القرارات الموثوقة في الشركات الصناعية التايلاندية. بالتطبيق على عينة من (٣٤٠) شركة صناعية جديدة في عام ٢٠١٧، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جودة إدارة التكلفة مرتبطة بشكل إيجابي بفاعلية الرقابة الداخلية وموثوقية اتخاذ القرار. بالإضافة إلى ذلك، كان لفعالية الرقابة الداخلية وموثوقية اتخاذ القرار آثار إيجابية على أداء الشركة، وهذا يعني أنه بدون جودة نظام المعلومات المحاسبية، يكون لدى الشركة فرصة أكبر للفشل.

كما استهدفت دراسة (Petersen, 2018)، دراسة فعالية أنشطة الرقابة الداخلية في مكافحة مخاطر الاحتيال المهني في شركات السلع الاستهلاكية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في جنوب إفريقيا. حيث أن هذه الشركات تتمتع بواحد من أسوأ معدلات الاستدامة في العالم حيث تمثل ٨٠٪ منها تقريباً إلى الفشل بعد تشغيلها لمدة ثلاث سنوات فقط. وتعمل في بيئة اقتصادية قاسية، والتي بدورها تخلق أرضية خصبة للمخاطر التي يجب إدراكها، بما في ذلك مخاطر الاحتيال المهني. وركزت الدراسة على التحقيق في فعالية أنشطة الرقابة الداخلية المستخدمة داخل الشركات الصغيرة

والمتوسطة الحجم للسلع الاستهلاكية سريعة الحركة في جنوب إفريقيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن بعض أنشطة الرقابة الداخلية ساعدت في مكافحة مخاطر الاحتيال المهني في حين أن الجزء الأكبر من أنشطة الرقابة الداخلية لم يساعد في مكافحة مخاطر الاحتيال المهني بسبب عدم فعاليتها.

وفي عام ٢٠١٩ استهدفت دراسة (وهذان وزهر، ٢٠١٩)، قياس أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية ومن ثم الناتج القومي الإجمالي بالتطبيق على عينة من تسع شركات من الشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لجميع أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية. وتزداد القدرة التفسيرية لأبعاد فعالية الرقابة الداخلية كلما زاد حجم الشركة، ومعدل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومعدل نمو الإيرادات، ومعدل نمو الأصول. وأن الالتزام باللوائح والقوانين كان أكثر أبعاد فعالية الرقابة الداخلية تأثيراً في القيمة المضافة، يليه موثوقية التقارير المالية، ثم فعالية العمليات، وأخيراً كفاءة العمليات. كما أشارت الدراسة إلى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات ذات القيمة المضافة الصافية العالية والمنخفضة فيما يتعلق بالعلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة للشركة.

واستهدفت دراسة (Chang et al., 2019)، دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأوجه قصور الرقابة الداخلية في العمليات التشغيلية والالتزام باللوائح والقوانين بالتطبيق على عينة من (٣٣٤٠) شركة في تايوان في الفترة بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٧. وتشير النتائج إلى أن فريق المراجعة الداخلية الأكبر يمكن أن يعزز أداء المراجعة الداخلية لكل من العمليات والالتزام باللوائح والقوانين، في حين ترتبط كفاءة المراجع الداخلي بشكل إيجابي مع فعالية الرقابة الداخلية على الالتزام.

واستهدفت دراسة (Anh et al., 2020)، فحص العوامل المؤثرة على فاعلية الرقابة الداخلية في شركات تصنيع الأسمنت في فيتنام عن طريق استخدام الإطار المتكامل للرقابة الداخلية لعام ٢٠١٣ الصادر عن لجنة (COSO) بهدف تقييم تأثير مكونات الرقابة الداخلية - بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، أنشطة الرقابة، والمتابعة - وتم إجراء البحث من خلال دراسة استقصائية شملت (٢١٠) من المديرين والموظفين في شركات الأسمنت الفيتنامية. وأظهرت نتائج البحث أن العوامل المذكورة أعلاه كانت لها علاقة إيجابية بفاعلية الرقابة الداخلية.

واستهدفت دراسة (Dewi & Hoesada, 2020)، تحديد أثر معايير المحاسبة الحكومية وأنظمة الرقابة الداخلية وكفاءة الموارد البشرية واستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة القوائم المالية. وأظهرت النتائج أن معايير المحاسبة الحكومية وكفاءات الموارد البشرية لا تؤثر على جودة القوائم المالية، وأن نظام الرقابة الداخلية واستخدام تقنية المعلومات يؤثران على جودة القوائم المالية.

واستهدفت دراسة (الجندي، ٢٠٢٠)، قياس تأثير مدى فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك المقيدة في البورصة المصرية، بالتطبيق على عينة مكونة من (١٤) بنك. وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال بيانات التقارير المالية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين مدى فعالية الرقابة الداخلية والأداء المالي للبنوك المقيدة في البورصة المصرية.

كما استهدفت دراسة (Li, 2021)، دراسة تأثير هيكل ملكية الأسهم على فاعلية الرقابة الداخلية في أسواق الأسهم في بورصة Shanghai & Shenzhen خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩. وأظهرت النتائج أن مركزية الملكية لها علاقة إيجابية كبيرة مع فعالية الرقابة الداخلية. وتوجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المساهمة المؤسسية ونسبة المساهمة التنفيذية وفعالية الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن تحسين فعالية الرقابة الداخلية من خلال تحسين نسبة التملك وتحسين هيكل حوكمة الشركات. كما أظهرت نتائج دراسة البحث عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة توازن حقوق المساهمين وفعالية الرقابة الداخلية.

٢/٦ الدراسات السابقة ذات الصلة بممارسات إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي:

استهدفت دراسة (الزمر، ٢٠٠٩)، تحديد مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير مراقب الحسابات، بالتطبيق على عينة مكونة من (٧٨) شركة مساهمة سعودية في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن إدارة الأرباح تعد دافع قوي لإدارات الشركات لتغيير مراقب الحسابات، حيث أظهرت النتائج أن ٦٣.٦% من الشركات التي قامت بتغيير مراقب الحسابات عام ٢٠٠٤ مارست عملية إدارة الأرباح، ٦٢.١% من الشركات التي قامت بتغيير مراقب الحسابات عام ٢٠٠٥ مارست عملية إدارة الأرباح. بينما ٧٤.١% من الشركات التي لم تقم بتغيير مراقب الحسابات لم يحدث فيها تغيير جوهري في الاستحقاقات الكلية. وبناء عليه أوصت الدراسة بضرورة بحث سبل الحد من المرونة التي تتصف بها المعايير المحاسبية، وتفعيل دور لجان المراجعة وحوكمة الشركات، تفعيل وسائل ومعايير الإفصاح، ورفع جودة التقارير المالية للحد من إدارة الأرباح.

وبحثت دراسة (Mohamed, 2010)، وجود واستمرار ممارسات إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية المصرية، وتأثير هذه الممارسات على قرارات المستثمرين وأسعار الأسهم. وأشارت نتائج الدراسة إلى رفض الفرض القائل بأن الشركات التي تطرح أسهم جديدة للاكتتاب تمارس عملية إدارة الأرباح للتأثير بالزيادة على أسعار الأسهم، كما أظهرت النتائج عدم وجود أي عوائد غير طبيعية عقب تاريخ إصدار الأسهم الجديدة. وأظهرت النتائج وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية وأسعار الأسهم إلا أنها علاقة غير جوهريّة، كما أظهرت النتائج إلى أن الشركات التي تزيد رأسمالها من خلال

طرح أسهم جديدة في سوق الأوراق المالية المصرية لا تستخدم ممارسات إدارة الأرباح للتأثير على قرارات المستثمرين وزيادة أسعار الأسهم.

استهدفت دراسة (محمود، ٢٠١٠)، تحديد أثر إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية، بالتطبيق على عينة مكونة من (٦٠) شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التأثير المتعمد من جانب الإدارة على رقم الربح المحاسبي يؤدي إلى انخفاض منفعة الربح المحاسبي للمستثمرين، وأنه على الرغم من أن المنافع قصيرة الأجل التي قد تتولد عن إدارة الأرباح إلا أنها تؤدي إلى العديد من المشكلات في الأجل الطويل منها انخفاض قيمة الشركة، تلاشي المعايير الأخلاقية، إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية، وإمكانية تعرض الشركة لعقوبات اقتصادية وإعادة إصدار قوائمها المالية مما يؤدي إلى فقدان المصداقية في إدارة الشركة وتجنب الاستثمار فيها؛ كما أظهرت نتائج الدراسة أن ٧٣% من شركات عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح بهدف زيادة الربح و١٧% من شركات العينة تمارس إدارة الأرباح بهدف تخفيض الربح، و١٠% فقط لا تمارس إدارة الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين مديونية الشركة وممارسات إدارة الأرباح، ووجود علاقة طردية بين تركيز الملكية وحجم الشركة وبين ممارسات إدارة الأرباح، كما أنه لا توجد علاقة بين وجود نظام للحوافز والمكافآت وممارسات إدارة الأرباح.

كما استهدفت دراسة (Nugroho & Eko, 2011)، اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة - الاستقلالية، ازدواجية الإدارة التنفيذية، حجم مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، تكوين مجلس الإدارة، مدة عضوية مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وتداخل مجلس الإدارة - وإدارة الأرباح. وطبقت الدراسة على جميع الشركات الإندونيسية في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين ازدواجية المدير التنفيذي وبين حجم ممارسات إدارة الأرباح، ففوة المدير التنفيذي وعدم وجود فصل بين السلطات يعطي مرونة أكبر للمدير التنفيذي في ممارسة إدارة الأرباح، بينما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين باقي خصائص مجلس الإدارة - الاستقلالية، الحجم، مدة العضوية، لجنة المراجعة، تكوين المجلس، والملكية الإدارية - مع إدارة الأرباح.

تناولت دراسة (حشاد، ٢٠١٢)، تحليل ظاهرة إدارة الأرباح والتعرف على كافة أبعادها، تحديد حجم ونوعية ممارسات إدارة الأرباح، اقتراح آليات للحد منها، وتقييم أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من (٢١) شركة مساهمة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تفاوت في تأثير ممارسات إدارة الأرباح في الشركات

المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري بقطاعاتها المختلفة على جودة التقارير المالية مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك التقارير، وتزداد ممارسات إدارة الأرباح في قطاع العقارات، الموارد الأساسية، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، والتشييد والبناء. كما أشارت إلى أن أهم دوافع إدارات الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري لممارسات إدارة الأرباح هي مديونية الشركة، كما أن حجم الشركة وربحيتهما يمثلان أهم محددات إدارة الأرباح لتوجيه سلوك إدارات هذه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح، وأن التلاعب في الإيرادات والمصروفات يمثل أهم صور ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. بالإضافة إلى وجود اختلافات جوهرية بين العديد من المتغيرات المكونة لمستوى الدخل، ومستوى السيولة، ومستوى التغير النسبي، ومستوى المديونية والتي تعبر عن ممارسات إدارة الأرباح في القطاعات النوعية بشركاتها المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري مما يؤثر على جودة التقارير المالية بها، ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية بين القطاعات النوعية بشركاتها المقيدة في البورصة المالية. فضلاً عن ذلك وجود علاقة ارتباط جوهرية بين معظم المتغيرات المكونة لمستوى الدخل، مستوى السيولة، مستوى التغير النسبي، ومستوى المديونية والتي تعبر عن ممارسات إدارة الأرباح في القطاعات النوعية بشركاتها المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري مما يؤثر على جودة التقارير المالية بها.

واستهدفت دراسة (Dadbeh & Mogharebi, 2013)، اختبار تأثير عدم تماثل المعلومات على إدارة الأرباح، بالتطبيق على عينة مكونة من (٤٧) شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية بطهران خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨. وقد تناولت الدراسة مفهوم عدم تماثل المعلومات بشكل عام، وأظهرت نتائج الدراسة أن عدم تماثل المعلومات يؤثر إيجابياً على ممارسات إدارة الأرباح.

واستهدفت دراسة (عفيفي، ٢٠١٤)، اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات بالتطبيق على عينة مكونة من (٤٠) شركة مقيدة في البورصة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات.

استهدفت دراسة (Iraya et al., 2015)، تحديد تأثير ممارسات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE)، من خلال دراسة تأثير كل من درجة تركيز الملكية وحجم نشاط مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (٤٩) شركة تداولت أسهمها بشكل مستمر وفعال في بورصة نيروبي للأوراق المالية بين يناير ٢٠١٠ وديسمبر ٢٠١٢، وتم تحليل البيانات باستخدام الانحدار الخطي لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود علاقة

ارتباط سلبية بين إدارة الأرباح وكل من تركز الملكية، حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس؛ بينما توجد علاقة ارتباط موجبة مع نشاط المجلس، ازدواجية الرئيس التنفيذي. وأوصت الدراسة بضرورة وجود حوكمة فعالة للشركات المدرجة في بورصة نيروبي بكينيا للمساهمة في تقليل إدارة الأرباح وتجنب الانهيار المحتمل للشركات المدرجة.

واستهدفت دراسة (حسين، ٢٠١٦)، اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بالتطبيق على عينة من (٣٢) شركة مساهمة مصرية مدرجة بالبورصة المصرية في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين ممارسات إدارة الأرباح والملائمة والتمثيل الصادق للمعلومات والتي تعبر عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وأوصت الدراسة بضرورة حرص مجالس إدارات الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية وإداراتها العليا، على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لرفع مستوى جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وإحياء أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، وما يصاحب ذلك من الإضرار بمصالح المستثمرين وغيرهم من الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

واستهدفت دراسة (Ghazalat et al., 2017)، اختبار العلاقة بين سمات أعضاء مجلس الإدارة - الخبرة، الاستقلالية، طول فترة العمل، ووجود مهام خارجية - ومستوى ممارسات إدارة الأرباح في الدول النامية، بالتطبيق على عينة مكونة من (١١٤) شركة غير مالية مدرجة في بورصة عمان في الفترة بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٩. وأظهرت نتائج الدراسة أن الخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة ترتبط سلباً بممارسات إدارة الأرباح. في حين أن كل من طول فترة عمل أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالهم، ووجود مهام خارجية لهم ترتبط إيجابياً بممارسات لإدارة الأرباح. حيث أنه وعلى الرغم من أن هذه الصفات تحسن من كفاءة عضو مجلس الإدارة وتعكس على دوره الرقابي؛ إلا أن المصالح الشخصية والعلاقات الودية سوف تصبح المواقف السائدة التي من شأنها تحويل هذه السمات إلى نقاط ضعف في حوكمة الشركات على مستوى معين في البلدان النامية.

واستهدفت دراسة (El Bodan et al., 2017)، تأثير حوكمة الشركات والمراجعة الخارجية على إدارة الأرباح في الشركات المالية الإماراتية عام ٢٠١٥ بسبب التغيير في حوكمة الشركات وعمليات المراجعة الخارجية في عام ٢٠١٦ لم يتم تضمينها في الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لكل من ازدواجية المدير التنفيذي ونشاط مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، بينما كانت التأثير إيجابي لكل من هيكل الملكية وحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح. وأوصت الدراسة بضرورة وجود مجلس إدارة صغير الحجم، وعدم الفصل بين دور الرئيس والمدير التنفيذي، وزيادة نشاط مجلس الإدارة للحد من مستوى إدارة الأرباح.

وأستهدفت دراسة (Elyasiani et al., 2017)، اختبار العلاقة بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح من قبل الشركات المصرفية القابضة، بالتطبيق على عينة مكونة من (٩٣٠) من الشركات المصرفية القابضة، وذلك من خلال استكشاف دور المستثمرين المؤسسين في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات ذات الأفاق الاستثمارية الطويلة، والتركز العالي للملكية، والاستقلالية عن الشركات المستثمر فيها هي فقط التي يمكنها مراقبة الإدارة والحد من السلوك الانتهازي لديها وبالتالي تكون فعالة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وإنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية. في نفس الوقت فشلت أنواع أخرى من المؤسسات في الحد من السلوك الانتهازي لمديري البنوك. بشكل عام، تظهر نتائج الدراسة أن التباين بين المستثمرين المؤسسين من حيث أفق الاستثمار وتركز الملكية والاستقلال عن المديرين هو عامل أساسي يجب مراعاته في دراسات آثار الملكية المؤسسية، وأن تركز الملكية في الشركات يعطى الإدارة مرونة أكبر لممارسة إدارة الأرباح.

وهدف دراسة (Asim & Ismail, 2019)، اختبار تأثير الرافعة المالية على إدارة الأرباح بالإضافة إلى ثلاث متغيرات رقابية - الحجم، النمو، ومعدل العائد على الأصول - في (١٥٩) شركة غير مالية مدرجة في بورصة باكستان لمدة ٧ سنوات في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن مستوى الدين المرتفع يحفز المديرين على المشاركة في إدارة الأرباح إما للإبلاغ عن مستوى مستهدف للربح أو للحصول على أهداف تنظيمية معينة. وأشارت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الديون يؤثر سلبياً على أداء الشركات مما يشعرهم بالقلق بشأن وضعهم المالي تجاه المستثمرين، وبالتالي يكون لديهم ميل لممارسة إدارة الأرباح، كما أشارت النتائج إلى ضرورة ضبط مستوى المديونية لتجنب التلاعب في الأرباح. بالإضافة إلى ذلك فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ايجابية بين إدارة الأرباح وحجم الشركة، بينما لا توجد علاقة بين النمو ومعدل العائد على الأصول وبين إدارة الأرباح.

واستهدفت دراسة (Asghar et al., 2020)، تحليل الدور الوسيط لإدارة الأرباح على علاقة حوكمة الشركات والمخاطر في الاقتصاديات الناشئة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (٧١) شركة غير مالية مقيدة في بورصة باكستان للأوراق المالية لمدة عشر سنوات في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٧. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن حوكمة الشركات تعزز بشكل كبير قيمة الشركة ومقاييس الأداء، وأن حوكمة الشركات تخفف من ممارسات إدارة الأرباح وتقضي على المخاطر التي تؤدي إلى تطوير السلوك الانتهازي بين المديرين. وأوصت الدراسة بضرورة قيام مجلس الإدارة بتكثيف دوره في الحوكمة والتأكد من أن المديرين التنفيذيين يؤدون واجباتهم لتعظيم ثروة المستثمرين، وعدم الانخراط في أي تحريف للحسابات قد يقلل من وضع وقيمة الشركة، وضرورة التعاقد مع شركات مراجعة كبيرة

لتحسين جودة عملية المراجعة. وفيما يتعلق بالهياكل التنظيمية، يجب على السلطات التنظيمية التأكد من وجود عضو مستقل واحد على الأقل في مجلس الإدارة.

واستهدفت دراسة (MardjoNo & Chen, 2020)، التحقق من تأثير وجود المفوض المستقل وخصائص لجنة المراجعة مقاسة بحجم لجنة المراجعة، والاستقلالية، والخبرة، وأنشطة لجنة المراجعة على إدارة الأرباح الانتهازية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (١٨٦) شركة صناعية في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٨. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المفوضين المستقلين لهم تأثير كبير على الحد من إدارة الأرباح والحد من السلوك الانتهازي للمديرين وتحفزهم على اختيار السياسة المحاسبية الصحيحة، وأنه من المرجح أن تختار الإدارة إدارة أرباح فعالة عند مقارنتها بالسلوك الانتهازي. ويمكن للرقابة الفعالة التي يقوم بها مفوض مستقل أن تقلل من تكاليف الوكالة لأن الإدارة تعطي الأولوية لمصالح المساهمين من خلال تعظيم موارد الشركة، علاوة على ذلك، فقد توصلت الدراسة إلى أن حجم لجنة المراجعة يمكن أن يقلل من إدارة الأرباح؛ ويرجع السبب في ذلك إلى المجموعة الواسعة من المهارات التي يمتلكها أعضاء لجنة المراجعة لممارسة الرقابة على الإدارة، وأنه يمكن للجان المراجعة ذات الخبرة المحاسبية والمالية أن تقلل من إدارة الأرباح، وأن لجنة المراجعة قد تميل إلى التمسك بالتحفظ كآلية محاسبية للحد من إدارة الأرباح الانتهازية.

واستهدفت دراسة (Mayndarto & Murwaningsari, 2021)، تحديد تأثير الحوكمة الجيدة للشركات على إدارة الأرباح التي يتم الإشراف عليها من خلال خطة المكافآت، وذلك بالتطبيق على البنوك الإسلامية في إندونيسيا خلال الفترة من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٩. حيث تكون إدارة الأرباح جزءاً من المحاسبة الإبداعية التي توفر فرصاً للمديرين للتصرف بشكل انتهازي، وهذا الاتجاه يجعل ممارسات إدارة الأرباح أكثر تكراراً من قبل الإدارة. وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد تأثير لرقابة مجلس الإدارة على إدارة الأرباح من خلال خطط المكافآت، وأنه يوجد تأثير للأعضاء المستقلين ولجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

واستهدفت دراسة (Kountur et al., 2021)، اختبار العلاقة بين كل من الأداء السابق للشركات وإدارة الأرباح وحوافز الإدارة، بالتطبيق على عينة مكونة من (١٣٥) شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا، بالاعتماد على بيانات التقارير المالية لعام ٢٠١٧ للأداء السابق وعام ٢٠١٨ بالنسبة لإدارة الأرباح وحوافز الموظفين. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم شركات عينة الدراسة تتمتع بجودة متوسطة للربح، وأنه يوجد علاقة عكسية قوية بين الأداء السابق للشركة وممارسات إدارة الأرباح، كما اتفقت نتائج الدراسة مع معظم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في وجود علاقة

قوية بين حوافز الإدارة وممارسات إدارة الأرباح، فمع انخفاض الأداء السابق للشركة وربط الحوافز بالأداء وشعور المديرين بانخفاض رواتبهم فهم يضطرون للقيام بعمليات إدارة الأرباح.

٣/٦ الدراسات السابقة ذات الصلة بأثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي:

استهدفت دراسة (Chan et al., 2005)، البحث في هل الشركات التي تفصح عن وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية بموجب المادتين رقمي (٣٠٢، ٤٠٤) من قانون Sarbanes-Oxley تمارس إدارة الأرباح أكثر من الشركات الأخرى؟ وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الهدف الرئيس لقانون Sarbanes-Oxley لعام ٢٠٠٢ هو تحسين دقة وموثوقية إفصاح الشركات، حيث أنه بموجب المادة (٤٠٤) من قانون Sarbanes-Oxley، تقع مسؤولية مراقب الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية والتصديق على تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية لديها، وتلزم كل من مراقب الحسابات والإدارة بالإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية إن وجدت. وتوصلت الدراسة إلى أن الأدلة التي تشير إلى ممارسة الشركات التي تفصح عن وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية لديها لعملية إدارة الأرباح هي أدلة ضعيفة، وأن تقرير مراقب الحسابات عن وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية لهذه الشركات يجعلها تعمل على تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية لديها، بما يعمل على تحسين جودة تقاريرها المالية مستقبلاً.

استهدفت دراسة (Doyle et al., 2007)، اختبار العلاقة بين مستوى جودة الاستحقاق ونظام الرقابة الداخلية باستخدام عينة مكونة من (٧٠٥) شركة أفصحت على الأقل عن أحد أوجه الضعف الجوهرية خلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٢ إلى نوفمبر ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين أوجه الضعف الجوهرية وانخفاض مستوى جودة المستحقات، فضلاً عن أن هذه العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية وانخفاض مستوى جودة المستحقات تتعلق بالإفصاح عن أوجه الضعف عن الرقابة الداخلية على مستوى الشركة ككل، وعدم وجود مثل هذه العلاقة بالنسبة لأوجه الضعف في الرقابة الداخلية على مستوى حسابات محددة.

واستهدفت دراسة (Ashbaugh-Skaife et al., 2008)، اختبار تأثير وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات بالتطبيق على عينة مكونة من (٧٧٧٨) شركة خلال أعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي تفصح عن أوجه ضعف جوهرية تنخفض فيها جودة الاستحقاقات مقارنة بالشركات التي لا تواجه مشكلات في الرقابة الداخلية، وأن الشركات التي يوجد بها أوجه ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية لديها مستحقات غير عادية موجبة أكبر، ومستحقات غير عادية سالبة أكبر مقارنة بالشركات التي لا تفصح عن وجود ضعف جوهري

بالرقابة الداخلية لديها. وأن الشركات التي يؤكد المراجعين الخارجيين أنهم صححوا أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية المفصح عنها مسبقاً ترتفع جودة الاستحقاقات بها أكبر من الشركات التي لم تعالج أوجه الضعف في الرقابة الداخلية بها. وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي تتلقى آراء مختلفة حول مراجعة الرقابة الداخلية في السنوات المتعاقبة تظهر تغيرات في جودة الاستحقاق بما يتفق مع التغيرات في جودة الرقابة الداخلية. وبشكل عام وأن تقدم الدراسة دليلاً قوياً على أن جودة الرقابة الداخلية تؤثر على جودة المستحقات.

كما استهدفت دراسة (سعد الدين، ٢٠٠٨)، تحديد مدى تحسن جودة التقرير المالي بوجود نظام فعال للرقابة الداخلية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم قائمة استقصاء تم توجيهها إلى ثلاث مجموعات، ممثلة في عينة من معدي القوائم المالية في بعض الشركات المساهمة المصرية، عينة من المستثمرين والمحللين الماليين والعاملين بصناديق الاستثمار ومكاتب الوساطة المالية، وعينة من المراجعين في مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى بالقاهرة. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن التقرير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية يحقق العديد من المنافع التي تؤدي إلى تحسين جودة التقرير المالي، وأن أكثر منافع التقرير هي خفض المخاطر المالية مما يزيد من مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية، وأقل منافع التقرير هي مدى التزام الإدارة بقواعد الحوكمة.

واستهدفت دراسة (Epps & Guthrie, 2010)، تحديد ما إن كانت الشركات التي تفصح عن وجود ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية وفقاً للمادة رقم (٤٠٤) من قانون Sarbanes-Oxley تتلاعب بأرباحها باستخدام الاستحقاقات الاختيارية أكثر من الشركات التي لا تفصح عن وجود نقاط ضعف جوهرية لديها، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة (٤٣٦) شركة في عام ٢٠٠٤. وأظهرت نتائج الدراسة أن وجود أوجه ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية له تأثير سلبي جوهرية على الاستحقاقات الاختيارية، وأن وجود أوجه ضعف جوهرية يسمح بمعالجة أكبر للأرباح باستخدام الاستحقاقات التقديرية بغض النظر عن اتجاه الربح بزيادته أو تخفيضه.

وتناولت دراسة (Leng & Li, 2011)، اختبار العلاقة بين جودة الأرباح ومستوى الإفصاح عن الرقابة الداخلية لعينة مكونة من (١٢٧٣) شركة من الشركات غير المالية في بورصة Shanghai & Shenzhen للأوراق المالية في عام ٢٠١٠. وخلصت نتائج الدراسة إلى تحسن مستوى جودة أرباح الشركات المقيدة في البورصة في حالة ارتفاع مستوى الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية، لذلك إذا كانت الشركات المقيدة بالبورصة ترغب في تحسين مستوى الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية، يجب عليها تعزيز الإشراف على وإدارة جودة أرباحها، وترتبط جودة أرباح الشركة ليس فقط بمستوى الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية ولكن أيضاً بالقدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة وتدققاتها النقدية، لذلك يجب على الشركات المقيدة تعزيز الإشراف على وإدارة مديريها، والحد من

التلاعب في أرباحها، وتحسين جودة الأرباح، وزيادة مستوى الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية، وبالتالي تخفيض حالات الغش المالي .

استهدفت دراسة (Foster & Shastri, 2013)، تحديد العلاقة بين الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية وممارسات عمليات إدارة الأرباح ما بعد قانون Sarbanes-Oxley. بالتطبيق على عينة مكونة من (٨١) شركة تعاني من نقاط ضعف جوهريّة في الرقابة الداخلية (MICW) وتتلقى تقرير سلبياً من مراقب الحسابات عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية عام ٢٠٠٩. حيث وجدت الدراسة في الأدبيات السابقة أن الشركات التي لديها قصور في الرقابة الداخلية تتضمن استحقاقات محاسبية غير طبيعية أكثر في قوائمها المالية، وأشارت الدراسة إلى أن الدراسات السابقة لم تنظر إلى الاستحقاقات المحاسبية غير الطبيعية الجوهريّة، إذ ينبغي أن تكون المستحقات غير الطبيعية داخل النسب المسموح بها عندما تتلقى القوائم المالية تقارير نظيفة من قبل المراجعين الخارجيين. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه عندما تكون هناك أوجه ضعف جوهريّة في الرقابة الداخلية فإنه يجب على مراقب الحسابات بذل جهد أكبر للحصول على كمية ونوعية الأدلة اللازمة للحصول على درجة معقولة من القناعة لدعم تقرير المراجع؛ ولذلك فإن أتعاب المراجعة تكون مرتفعة في حالة وجود ضعف في الرقابة الداخلية عما إن كانت الرقابة الداخلية فعالة، وبغض النظر فإن القوائم المالية التي تلقى رأي نظيف للمراجع الخارجي يجب ألا تحتوي على مستحقات غير طبيعية جوهريّة سواء كانت الرقابة الداخلية فعالة أو بها ضعف جوهري، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق كبيرة في المستحقات غير الطبيعية الجوهريّة بين الشركات التي بها أوجه ضعف جوهريّة في الرقابة الداخلية والشركات التي بها رقابة داخلية فعالة.

استهدفت دراسة (Weng et al., 2015)، اختبار مدى تأثير ضعف نظام الرقابة الداخلية internal control weaknesses (ICW)، ومعالجة هذا الضعف على دقة معلومات القوائم المالية للشركات التي تفصح عن هذا الضعف، وذلك بالتطبيق على عينة من (٦٥١٢) شركة قدمت لأول مرة تقارير المادة رقم (٤٠٤) من قانون Sarbanes-Oxley عن أوجه ضعف في الرقابة الداخلية في الفترة من نوفمبر ٢٠٠٧ حتى ديسمبر ٢٠١٠. وأوضحت نتائج الدراسة انخفاض مستوى دقة المعلومات في الشركات التي أفصحت عن أوجه ضعف جوهريّة في نظام الرقابة الداخلية، وخلصت الدراسة إلى ارتفاع تأثير ضعف نظام الرقابة الداخلية على مستوى الشركة ككل مقارنة بتأثير الضعف الموجود على مستوى حسابات محددة داخل القوائم المالية، كما أن جودة المعلومات تتحسن مع معالجة الضعف في الرقابة الداخلية.

وهدف دراسة (Lenard et al., 2016)، إلى تحديد ما إذا كانت الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تفصح عن وجود ضعف في الرقابة الداخلية لديها بموجب المادة رقم (٤٠٤) من

قانون Sarbanes-Oxley معرّضة لمستوى أعلى من التلاعب في أنشطتها الحقيقية مقارنة بالشركات الأخرى. باستخدام بيانات عينة مكونة من (٧٤٧٥) شركة في الفترة ما بعد صدور القانون من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٠. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الشركات التي أعلنت عن ضعف الرقابة الداخلية وبين التلاعب في أنشطتها الحقيقية، كما أن الشركات التي يوجد بها ضعف في الرقابة الداخلية وتتلاعب في الأنشطة الحقيقية للوصول لمعدلات ربحية معينة يكون لها أداء أقل في السنة التالية، وتظهر نتائج الدراسة أيضاً أن الشركات لا تستخدم الاستحقاقات الاختيارية كبديل للتلاعب في الأنشطة الحقيقية عندما تقر عن وجود ضعف في الرقابة الداخلية بها، كما أن الشركات التي يوجد بها ضعف في الرقابة الداخلية تميل للتلاعب في أنشطتها الحقيقية في ممارستها لعمليات إدارة الأرباح، ويحتاج المراجعين لفهم أفضل للآثار الجانبية للتلاعب في الأنشطة الحقيقية على عمليات الشركة.

استهدفت دراسة (Chen, 2016)، تحديد أثر الرقابة الداخلية على جودة وإدارة الأرباح بناء على دورة حياة الشركة وذلك باستخدام بيانات (٤١١٦) شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الصينية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية الفعالة يمكنها أن تمنع إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح الحقيقية بشكل فعال باستثناء النفقات التقديرية، ولكن تختلف العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية وجودة الأرباح المحاسبية - جودة المستحقات، وجودة الأرباح الحقيقية - باختلاف مراحل دورة حياة الشركة، حيث تكون العلاقة إيجابية بين جودة الرقابة الداخلية وجودة المستحقات في الشركات تامة النمو، بينما في مرحلة نمو الشركة أو حتى مراحل تراجع نمو الشركة لا توجد علاقة جوهرية بين جودة الرقابة الداخلية وجودة المستحقات، أما بالنسبة لجودة الأرباح الحقيقية، فإنه في مرحلة تراجع نمو الشركة يمكن للرقابة الداخلية عالية الجودة أن تحسن من جودة الأرباح الحقيقية، ولكن تكون العلاقة عكسية في حالة كون الشركة في مرحلة النمو أو النضوج.

واستهدفت دراسة (Ji et al., 2017)، اختبار العلاقة بين الإفصاح الطوعي عن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية وجودة الأرباح في الصين بالتطبيق على عينة مكونة من (١٠٥٩) شركة مقيدة في البورصة في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. وأظهرت نتائج الدراسة أن جودة الأرباح، مقاسة بالاستحقاقات التقديرية المطلقة ترتبط جوهرياً بالإفصاح الطوعي عن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت النتائج أن كل أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية المحاسبية وغير المحاسبية تؤثر على جودة الأرباح، وأن الدراسة تساهم في أدبيات الرقابة الداخلية من خلال توسيع الأدلة الخاصة بالإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية في الاقتصاديات الناشئة، ودراسة تأثير الإفصاح عن أنواع مختلفة من الضعف في الرقابة الداخلية على جودة الأرباح، كما أن مراقبة أوجه الضعف في الرقابة الداخلية غير المحاسبية أمر بالغ الأهمية لإدارة مخاطر المؤسسة.

واستهدفت دراسة (السيد، ٢٠١٨)، اختبار العلاقة بين وجود ضعف في الرقابة الداخلية ومستوى جودة الاستحقاقات، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من تسع شركات من شركات قطاع العقارات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٦. وأظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى الضعف في الرقابة الداخلية وانخفاض مستوى جودة الاستحقاقات في شركات قطاع العقارات، كما أظهرت إلى وجود علاقة طردية بين جودة الاستحقاقات الاختيارية وبين كل من حجم مكتب المراجعة والرافعة المالية والعمر، بينما كانت العلاقة عكسية مع وجود ضعف في الرقابة الداخلية وكل من الحجم والخسائر. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين فعالية الرقابة الداخلية، الالتزام بمبادئ الحوكمة ومتطلبات معايير المحاسبة، توفير الإمكانيات المادية والبشرية، استخدام تكنولوجيا المعلومات، التعاقد مع مكاتب المراجعة الكبيرة، قيام الجهات المعنية بإصدار معايير المراجعة بالاهتمام بتناول تقييم فعالية الرقابة الداخلية، وقيام الهيئة العامة للرقابة المالية بفرض تشريعات للحد من ممارسات إدارة الأرباح والاهتمام بفعالية الرقابة الداخلية.

واستهدفت دراسة (Gleason et al., 2017)، اختبار أثر وجود أوجه ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية متعلقة بالضرائب وإدارة أرباح الفرصة الأخيرة. باستخدام بيانات عينة مكونة من (١١٢) شركة أفصحت لأول مرة عن وجود ضعف جوهرية في الرقابة الداخلي يتعلق بالضرائب في الفترة بين عامي ٢٠٠٢، ٢٠١٢، وفقاً للمادتين رقمي (٣٠٢، ٤٠٤) من قانون SOX. وأظهرت نتائج الدراسة أن وجود ضعف في الرقابة الداخلية على الضرائب يجعل إدارة الأرباح من خلال استحقاق ضريبة الدخل - زيادة الدخل وانخفاض الدخل - أسهل في التنفيذ مقارنة بالشركات ذات الرقابة الداخلية الفعالة، وأن معالجة أوجه الضعف هذه له تأثير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. بالإضافة إلى أن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية المتعلقة بالضرائب ارتبطت في البداية بإدارة أكبر للنفقات الضريبية ولكن تقييمات الرقابة الداخلية وفقاً للمادتين رقمي (٣٠٢، ٤٠٤) من قانون SOX أدت لاحقاً إلى تحسين جودة التقارير المالية عن طريق تقليل فرص إدارة النفقات الضريبية.

واستهدفت دراسة (Garg, 2018)، تحديد تأثير التغييرات في متطلبات فعالية الرقابة الداخلية على خيارات إدارة الأرباح للشركات الأسترالية بالتطبيق على عينة من (٤٦٠٢) شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٥، منها (١٤٣٧) شركة أفصحت لأول مرة عن فعالية الرقابة الداخلية، حيث أن متطلبات فعالية الرقابة الداخلية تغيرت من طوعية في ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى إلزامية في ٢٠٠٨-٢٠١٤، قبل أن يتم إلغاؤها في عام ٢٠١٥. وتماشياً مع فكرة أن إدارة الأرباح الحقيقية أقل عرضة للاكتشاف، أشارت النتائج إلى أن الشركات تعتمد على إدارة الأرباح الحقيقية بشكل أكبر من اعتمادها على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق عند الاضطرار إلى الوفاء بمتطلبات الرقابة الداخلية. وتحديد الشركات التي أفصحت اختياريًا أقل ممارسة لإدارة الأرباح بنوعها الحقيقي والمحاسبي مقارنة

بالشركات التي أفصحت التزاماً لأول مرة في الفترة الإلزامية بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٤، كما أن هناك زيادة في أنشطة ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بين الشركات التي أفصحت في الفترة الإلزامية لأول مرة، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات التي توقفت عن الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية، بعد إلغاء المطلب في عام ٢٠١٥، تحولت من ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية إلى ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وهذا يشير إلى أن التغييرات التنظيمية في متطلبات الرقابة الداخلية تؤثر على خيارات إدارة أرباح الشركات.

واستهدفت دراسة (Faghani & Pahlavan, 2018)، تحديد تأثير تكاليف الوكالة على العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٥. ووفقاً لبيان منظمة طهران للأوراق المالية والبورصة (SEO)، فإن الإبلاغ عن أوجه ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية وتصميم نظام فعال للرقابة الداخلية ضروريان لتحقيق الأهداف الجزئية والكلية للشركة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية قوية بين جودة الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح في غياب تكاليف الوكالة، وأن تكاليف الوكالة عدلت العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح. وذلك لأن جودة الرقابة الداخلية تؤثر على إدارة أرباح الشركات من خلال تقليل تكاليف الوكالة.

واستهدفت دراسة (Li et al., 2020)، تحديد كيفية تأثير الأزمة المالية للشركات على اختيار طرق إدارة الأرباح وكيف تعمل جودة الرقابة الداخلية على تعديل تلك العلاقة. باستخدام عينة مكونة من (١٥٧٦٩) شركة من الشركات المدرجة في الصين خلال الفترة بين عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٥. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المتعثرة مالياً تميل إلى ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية أكثر من ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، وأن الرقابة الداخلية الفعالة تؤثر تأثيراً معتدلاً على العلاقة بين الأزمة المالية وإدارة الأرباح من خلال تقييد إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية.

وتناولت دراسة (Gong et al., 2021)، اختبار العلاقة بين توقعات الإدارة المتحيزة للأرباح ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، باستخدام عينة من الشركات الصينية المدرجة خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى وجود أدلة قوية على أن توقعات الإدارة المتفائلة المتحيزة للأرباح يرتبط بشكل إيجابي بمخاطر انهيار أسعار الأسهم، كما أن المستويات الأعلى من الرقابة الداخلية يؤدي إلى تقليل توقعات الإدارة المتحيزة للأرباح ومن ثم تقليل مخاطر انهيار أسعار الأسهم. وتحديدًا من بين المكونات الخمسة للرقابة الداخلية، يعتبر تقييم المخاطر والاتصال الأكثر فعالية، كما أن تأثير الرقابة الداخلية في تقليل تحيز توقعات الإدارة للأرباح على مخاطر انهيار أسعار الأسهم يكون أكثر وضوحاً في الشركات ذات الإفصاح الإلزامي، والإفصاح في الوقت المناسب والتي

تفصح عن وجود ضعف في الرقابة الداخلية لديها، وأن الرقابة الداخلية تلعب دوراً هاماً في تخفيف مخاطر انهيار أسعار الأسهم الناتجة عن تحيز توقعات الإدارة للأرباح.

وبحثت دراسة (Rudi et al., 2021)، في تأثير الأعضاء المستقلين ولجنة المراجعة على الإفصاح عن الرقابة الداخلية وآثاره على إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٠) شركة في الصناعة المصرفية المدرجة في بورصة إندونيسيا لمدة ثلاث سنوات في الفترة ما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨. وأظهرت نتائج الدراسة أن الأعضاء المستقلين، لا يؤثر على الإفصاح عن الرقابة الداخلية، ومع ذلك، وفقاً لعدد الأعضاء، كان للجنة المراجعة تأثيراً إيجابياً على الإفصاح عن الرقابة الداخلية، كما أظهرت النتائج أن الإفصاح عن الرقابة الداخلية يؤثر على الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، وأن دور لجنة المراجعة هو المسيطر في مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على الرقابة الداخلية؛ وهذا له آثار للحد من ممارسات إدارة الأرباح إذا ما قورن بدور العضو المستقل في الصناعة المصرفية الإندونيسية والذي لا يعد الدور الأمثل في القيام بالوظيفة الإشرافية.

التعليق على الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة:

استناداً إلى نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة، خلص الباحثون إلى ما يلي:

- الرقابة الداخلية تمثل خط الدفاع الأول للمنشأة للحد من محاولات الغش والتضليل في التقرير المالي خاصة مع التطور السريع والتغيرات والتعقيدات في بيئة العمل في ظل التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الكبير، واحتدام حدة المنافسة في ظل عولمة الأسواق، والتوقعات الخاصة بمراقبة الحوكمة ومنع واكتشاف الاحتيال، والتوقعات الخاصة بمتطلبات القوانين ومعايير المحاسبة والمراجعة.
- تستمد الرقابة الداخلية دورها الهام من أهدافها الأربعة المتمثلة في كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، التحقق من دقة وصحة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها، وحماية الأصول من السرقة والضياع وسوء الاستغلال، والالتزام باللوائح والقوانين السائدة.
- الرقابة الداخلية تحسن من إدارة المخاطر، وتعمل على إدارة وحماية المعلومات ونظم المعلومات من الوصول غير المصرح به، ويخفض من تكاليف الوكالة، وتكلفة حقوق الملكية، وعدم تماثل المعلومات، وخطر المستثمر، وممارسات إدارة الأرباح، وتعمل على حماية حقوق المساهمين والدائنين وكل الأطراف أصحاب المصالح في الشركة.
- الضعف الجوهري في نظام الرقابة الداخلية للشركة قد يعرضها للعديد من المشكلات أهمها انخفاض كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، قصور في عملية إعداد التقارير المالية، إعادة

إصدار القوائم المالية، انخفاض مستوى جودة المعلومات المالية، انخفاض مستوى جودة الاستحقاقات، انخفاض قيمة المنشأة، انخفاض مستوى ثقة المستثمرين وحجم الاستثمارات في الشركة، زيادة تكلفة رأس المال، ارتفاع تكلفة المراجعة الخارجية، زيادة مخاطر الاحتيايل المهني للموظفين.

- ممارسات إدارة الأرباح في حالة استغلالها من قبل إدارات بعض الشركات لتحقيق أهداف معينة قد تؤثر سلباً على جودة المعلومات المالية، قيمة المنشأة، وحقوق الملاك والدائنين وأصحاب المصلحة في الشركة، ضعف المعايير الأخلاقية، فضلاً عن تعرض الشركات لعقوبات اقتصادية كبيرة مثل إعادة إصدار التقارير المالية وتخفيض أسعار الأسهم، وتحمل المجتمع لتكاليف الاستثمار الخاطئ نتيجة الاعتماد على قوائم مالية مضللة، بالإضافة إلى تكاليف اكتشاف والحد من الآثار السلبية المترتبة عليها.

- وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح من حيث دوافعها ومحدداتها والآثار المترتبة عليها والآليات التي يمكن أن تحد من ممارستها.

- وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح، فقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات السابقة وجود أثر إيجابي لفعالية الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأن الشركات التي تعاني من وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية تقوم بممارسات إدارة الأرباح بصورة أكبر من الشركات التي لا تعاني من وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية. بينما أشارت نتائج بعض الدراسات إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح بين الشركات التي بها أوجه ضعف جوهري في الرقابة الداخلية والشركات التي بها رقابة داخلية فعالة، وأن معالجة أوجه الضعف في الرقابة الداخلية تزيد من مستوى جودة الاستحقاقات. كما توصلت نتائج بعض الدراسات إلى أن العلاقة بين أوجه الضعف الجوهري للرقابة الداخلية وانخفاض مستوى جودة المستحقات تتعلق بمستوى الإفصاح للشركة ككل، وغياب تلك العلاقة إذا تم الإفصاح على مستوى حسابات محددة.

وفي ضوء ما تقدم؛ فإنه يمكن تحديد موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة على النحو الآتي:

١. تباين نتائج الدراسات السابقة حول تأثير مدى فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح.

٢. وجود فجوة بحثية تتمثل في أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المتغير المستقل - فعالية الرقابة الداخلية - والمتغير التابع - ممارسات إدارة الأرباح - تمت في بيئات أجنبية بين اقتصاديات الدول المتقدمة مثل استراليا والولايات المتحدة الأمريكية (Lenard et al., 2016; Garg, 2018)، واقتصاديات الدول الناشئة مثل إيران والصين وإندونيسيا (Faghani & Pahlavan, 2018; Li et al., 2020; Rudi et al., 2021).

٣. معظم الدراسات العربية والمصرية السابقة التي بحثت العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح لم تقم باستخدام مقياس كمي لقياس فعالية الرقابة الداخلية، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري كأحد اقتصاديات الدول الناشئة خلال الفترة من عام ٢٠١٦م وحتى عام ٢٠٢٠م.

وفي إطار استعراض الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج، وعرض مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن اشتقاق فروض الدراسة وصياغتها على النحو الآتي:

١- لا يوجد تأثير معنوي لاعتمادية القوائم المالية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وشركات قطاع العقارات المقيدة في البورصة المصرية.

٢- لا يوجد تأثير معنوي لكفاءة العمليات التشغيلية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات المقيدة في البورصة المصرية.

٣- لا يوجد تأثير معنوي لفعالية العمليات التشغيلية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات المقيدة في البورصة المصرية.

٤- لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وشركات قطاع العقارات المقيدة في البورصة المصرية من حيث أبعاد فعالية الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح.

٧- الدراسة التطبيقية:

١/٧ أهداف الدراسة التطبيقية:

يهدف الباحثون في الشق العملي من الدراسة إلى الإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي حول مدى وجود تأثير لفعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال اختبار فروض الدراسة بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والتي تعمل في قطاع العقارات وقطاع الصحة والأدوية، وبالتالي يهدف الباحثون إلى اختبار العلاقات التالية:

- قياس أثر اعتمادية القوائم المالية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على مستوى ممارسات إدارة الأرباح.
- قياس أثر كفاءة العمليات التشغيلية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على مستوى ممارسات إدارة الأرباح.
- قياس أثر فعالية العمليات التشغيلية كأحد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على مستوى ممارسات إدارة الأرباح.
- تحديد مدى وجود تمايز بين القطاعين محل الدراسة من حيث أثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح.

٢/٧ مجتمع وعينة الدراسة:

- يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتي تعمل في قطاع الصحة والأدوية وقطاع العقارات خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠م. ولإجراء الدراسة التطبيقية، فقد تم اختيار عينة مكونة من عدد (٣٠) شركة خلال فترة الدراسة - ١٠ شركات تنتمي لقطاع الرعاية الصحية والأدوية، و ٢٠ شركة تنتمي لقطاع العقارات- بإجمالي مشاهدات (١٥٠) مشاهدة، وتم اختيار مفردات العينة عشوائياً وفقاً لمجموعة الشروط الآتية:
- أن تنتمي الشركة إلى قطاع الرعاية الصحية والأدوية، أو قطاع العقارات.
 - أن تتوفر القوائم المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات عليها لشركات عينة الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠م
 - أن تنتهي السنة المالية لشركات عينة الدراسة في ٣١ ديسمبر من كل عام.
 - أن يتم تداول أسهم شركات عينة الدراسة بانتظام، وألا يكون قد أوقف التداول على أسهمها خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠م.
 - أن تكون عملة التعامل وعملة إعداد القوائم المالية هي الجنيه المصري لشركات عينة الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠م.

جدول رقم (١)

الشركات الممثلة للعينة وفقاً للقطاعات المنتمية لها

شركات قطاع العقارات			
م	اسم الشركة	م	اسم الشركة
١	مجموعة طلعت مصطفى القابضة (TMGH)	١١	الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري (UEGC)
٢	بالم هيلز للتعمير (PHDC)	١٢	العالمية للاستثمار والتنمية (ICID)

٣	المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية (EIUD)	١٣	العبور للاستثمار العقاري (OBRI)
٤	مدينة نصر للإسكان والتعمير (MNHD)	١٤	الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (GIHD)
٥	المتحدة للإسكان والتعمير (UNIT)	١٥	أوراسكوم للتنمية مصر (ORHD)
٦	المجموعة المصرية العقارية (AREH)	١٦	دلتا للإسكان والتعمير (DCRC)
٧	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (OCDI)	١٧	ريكاب للاستثمارات المالية (REAC)
٨	إعمار مصر للتنمية (EMFD)	١٨	زهراء المعادي للاستثمار والتعمير (ZMID)
٩	الاتحاد الصيدلي للخدمات الطبية والاستثمار (UPMS)	١٩	مجموعة عامر القابضة (AMER)
١٠	الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي (CCRS)	٢	مينا للاستثمار السياحي والعقاري (MENA)
شركات قطاع الصحة والأدوية			
م	اسم الشركة	م	اسم الشركة
١	أكتوبر فارما (OCPH)	٦	ابن سينا فارما (ISPH)
٢	سبا الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية (SIPC)	٧	الدولية للصناعات الطبية (ICMI)
٣	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية (MIPH)	٨	العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية (RMDA)
٤	المصرية الدولية للصناعات الدوائية (PHAR)	٩	مستشفى النزهة الدولي (NINH)
٥	جلاكسو سميثكلين (BIOC)	١٠	مستشفى كليوباترا (CLHO)

المصدر: إعداد الباحثون.

٣/٧ أسلوب جمع البيانات:

قام الباحثون بتجميع بيانات الدراسة التطبيقية من خلال التقارير المالية السنوية (وما يتضمنه من قوائم مالية وإيضاحات متممة لها، بالإضافة إلى تقرير مراقب الحسابات المرفق للقوائم المالية)، وتم الحصول على المعلومات بالاعتماد على بيانات شركة مصر لنشر المعلومات؛ كذلك اعتمد الباحثون على المواقع الإلكترونية المختلفة التي تهتم بتوفير المعلومات المالية عن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية موقع مباشر لنشر المعلومات (www.mubasher.info)، والمواقع الرسمية للشركات محل الدراسة.

٤/٧ نموذج الدراسة:

يتناول الباحثون في هذا الجزء نموذج الدراسة والذي ينطوي على ثلاث متغيرات موزعة على ثلاثة نماذج إحصائية على النحو التالي:

- النموذج الأول: يهدف إلى دراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على قيام إدارة الشركات بممارسات إدارة الأرباح؛ وبذلك يعد فعالية الرقابة الداخلية متغيراً مستقلاً، بينما إدارة الأرباح متغيراً تابعاً.
- النموذج الثاني: يهدف إلى دراسة أثر بعض خصائص الشركة على اتجاه وقوة التأثير أثر فعالية الرقابة الداخلية على إدارة الأرباح؛ وبالتالي تعد المتغيرات؛ حجم الشركة، وعمر الشركة، وربحية الشركة، وحجم مكتب المراجعة متغيرات رقابية في التحليل الأساسي وتفاعلية في التحليل الإضافي بينما تكون متغيرات فعالية الرقابة الداخلية متغيراً مستقلاً، وإدارة الأرباح هي المتغير التابع.
- ٥/٧ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في ثلاث متغيرات رئيسية، هي: (١) فعالية الرقابة الداخلية؛ (٢) إدارة الأرباح؛ (٣) المتغيرات الرقابية: حجم الشركة، وعمر الشركة، وربحية الشركة، وحجم مكتب المراجعة. وسوف يعرض الباحث في هذا الجزء التعريف بالمتغيرات ونماذج قياسها، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢): متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغير	طريقة القياس	المصدر
موثوقية القوائم المالية FSR	رأي المراجع: وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان نوع رأي مراقب الحسابات في القوائم المالية غير متحفظ، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك	وهدان ٢٠١٨، وهدان وزهر ٢٠١٩ Wang et al., 2011
كفاءة العمليات Op. Efficiency	معدل دوران الأصول إجمالي الإيرادات متوسط إجمالي الأصول	وهدان ٢٠١٨، وهدان وزهر ٢٠١٩ Wang et al., 2011
فعالية العمليات Op. Effectiveness	العائد على حقوق الملكية صافي الدخل متوسط إجمالي حقوق الملكية	وهدان ٢٠١٨، وهدان وزهر ٢٠١٩ Wang et al., 2011
إدارة الأرباح EM	يتم قياس يتم قياس إدارة الأرباح وفق نموذج جونز المعدل على الخطوات التالية: ١- احتساب الاستحقاق الكلي TA_t $TA_t = EBXA_t - OC_t$ ٢- احتساب الاستحقاقات غير الاختيارية NDA_t $NDA_t = a1(1/A_{t-1}) + a2[\frac{(\Delta REV_t - \Delta REC_t)}{A_{t-1}}] + a3(PPE/A_{t-1})$ ٣- احتساب الاستحقاقات الاختيارية DA_t $DA_t = TA_t/A_{t-1} - NDA_t$	السيد، ٢٠١٨
حجم الشركة Lan.Ast	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	Gaud et al., 2005; Chen & Zhang, 2014; Ghazalat et al., 2017
عمر الشركة	سيتم إعطاء القيمة واحد في حالة إن كانت الشركة كبيرة، والقيمة صفر في بخلاف ذلك.	Ogbulu & Emeni, 2012;

Saarani & Shahadan, 2013		Age
Kayo & Kimura, 2011; Udomsirikul et al., 2011	معدل العائد على الأصول.	ربحية الشركة ROA
Chen & zhang, 2014., Ghazalat et al., 2017	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى في مصر، ويأخذ القيمة (٠) إذا كان خلاف ذلك.	حجم مكتب المراجعة

المصدر: إعداد الباحثون.

٦/٧ النماذج الإحصائية لاختبار فروض الدراسة

النموذج الأول: في صورة الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر موثوقية القوائم المالية على إدارة الأرباح كما يلي:

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 FSR + \beta_2 Lan.Ast + \beta_3 Age + \beta_4 ROA + \beta_5 Au.Size + E$$

حيث:

- **EM: Earning Management**: إدارة الأرباح ويتم قياسها عن طريق الاستحقاقات الاختيارية وفقا لنموذج جونز المعدل ١٩٩٥.
- **FSR: Financial Statements Reliability**: موثوقية القوائم المالية
- **Lan.Ast**: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كمقياس لحجم الشركة
- **Age**: درجة الرفع المالي
- **ROA**: معدل العائد على الأصول
- **Au-Size**: حجم مكتب المراجعة
- β_0 : ثابت الانحدار
- $(\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_n)$: المعاملات الانحدارية للمتغير التابعة
- **E**: الخطأ العشوائي

النموذج الثاني: في صورة الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر كفاءة العمليات التشغيلية على إدارة الأرباح كما يلي:

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 Op.Efficiency + \beta_2 Lan.Ast + \beta_3 Age + \beta_4 ROA + \beta_5 Au.Size + E$$

حيث: **FSR: Financial Statements Reliability**: موثوقية القوائم المالية

النموذج الثالث: في صورة الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر كفاءة العمليات التشغيلية على إدارة الأرباح كما يلي:

$$A = \alpha_0 + \alpha_1 Op.Effectiveness + \beta_2 Lan.Ast + \beta_3 Age + \beta_4 ROA + \beta_5 Au.Size + E$$

حيث: **Op.Effectiveness**: كفاءة العمليات التشغيلية للشركة "معدل دوران الأصول".

النموذج الرابع: في صورة الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر فعالية الرقابة الداخلية على إدارة الأرباح كما يلي:

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 FSR + \alpha_2 Op.Efficiency + \alpha_3 Op.Effectiveness + E$$

٧/٧ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحثون بإعداد وتجميع البيانات على برنامج Excel ثم قام بتصديرها لبرنامج SPSS وقد استخدم الباحثون الأساليب الإحصائية التالية:

أ- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة التكرارات والنسب المئوية، ومقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري)، كما قام الباحثون باختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

ب- قام الباحثون بإجراء التحقق من توافر شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام الأساليب التالية:

- معاملات التضخم (VIF) لاختبار مدى وجود ازدواج خطي بين المتغيرات
- اختبار Durbin-Watson لتحديد مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

٨/٧ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يختص هذا الجزء بعرض التحليلات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نماذج الدراسة.

(١/٨/٧) المتغيرات المتصلة:

تتمثل المتغيرات المتصلة للدراسة في المستحقات الاختيارية، وكفاءة العمليات، وفعالية العمليات. وعمر الشركة وحجم الشركة وربحية الشركة، ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات على الشركات عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٣): التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة

الرمز	المتغير	إجمالي العينة		قطاع الصحة والأدوية		قطاع العقارات	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
EM	المستحقات الاختيارية	.08071	.08395	.09285	.07627	.07464	.0872
Op-Efficiency	كفاءة العمليات	.4298	.4912	.8630	.6030	.2131	.2022
Op-Effectiveness	فعالية العمليات	.1182	.1257	.1715	.1207	.0916	.1202
Age	عمر الشركة	32.100	17.651	32.100	8.707	32.100	20.770
ROA	ربحية	.05631	.0625	.0855	.0658	.0417	.0556

الشركة	حجم الشركة	2.215	20.433	1.6204	20.764	2.459
Lan-Asst						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي:

- تشير نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة في الجدول رقم (٣) إلى ارتفاع متوسط المستحقات الاختيارية وكفاءة وفعالية العمليات في قطاع الصحة والأدوية مقارنة بمتوسط المستحقات الاختيارية وكفاءة وفعالية العمليات في قطاع العقارات.
- وجود ارتفاع ملحوظ في متوسط كفاءة العمليات التشغيلية حيث بلغ (4298). بانحراف معياري (1092). مقارنة بدراسة (وهدان وزهر، ٢٠١٩) حيث بلغ متوسط كفاءة العمليات التشغيلية (074). بينما يوجد تقارب إلى حد كبير مع ما توصلت إليه من حيث متوسط كفاءة العمليات التشغيلية.

- وجود ارتفاع متوسط في متوسط كفاءة العمليات التشغيلية حيث بلغ (1182). بانحراف معياري (1257). مقارنة بدراسة (وهدان وزهر، ٢٠١٩) حيث بلغ متوسط كفاءة العمليات التشغيلية (088). بينما يوجد تفاوت من حيث متوسط كفاءة العمليات التشغيلية مقارنة مع توصلت إليه دراسة (وهدان، ٢٠١٨) حيث بلغت ما بين (08) و (66).

- وجود تقارب في متوسط حجم الشركات في عينة الدراسة مع متوسط حجم الشركات في دراسة (وهدان، ٢٠١٨)، بينما يوجد ارتفاع ملحوظ في متوسط حجم شركات مقارنة بدراسة (وهدان وزهر، ٢٠١٩).

(٢/٨/٧) المتغيرات المتقطعة (المنفصلة):

تتمثل المتغيرات المتقطعة للدراسة في اعتمادية القوائم المالية المقاسة بنوع تقرير المراجعة الخارجية، وحجم مكتب؛ ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات على الشركات عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٤): التحليل الوصفي للمتغيرات المتقطعة لكل شركات العينة

الرمز	المتغير	ملاحظات محققة		ملاحظات غير محققة	
		تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
FSR	موثوقية القوائم المالية	139	92.7%	11	7.3%
Au-size	حجم مكتب المراجعة	78	52%	72	48%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (٥): التحليل الوصفي للمتغيرات المتقطعة لشركات قطاعي الدراسة

الرمز	المتغير	قطاع الصحة والأدوية	قطاع العقارات
-------	---------	---------------------	---------------

ملاحظات محققة		ملاحظات غير محققة		ملاحظات محققة		ملاحظات غير محققة			
النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار		
10%	10	90%	90	2%	1	98%	49	موثوقية القوائم المالية	FSR
47%	47	53%	53	50%	25	50%	25	حجم مكتب المراجعة	Au-size

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

- تشير نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة في الجدول رقم (٥) إلى وجود ارتفاع طفيف في متوسط درجة اعتمادية القوائم المالية في شركات قطاع الصحة والأدوية مقارنة بمتوسط درجة اعتمادية قطاع العقارات.
- يوجد ارتفاع ملحوظ في متوسط درجة اعتمادية القوائم المالية مقارنة مع ما توصلت إليه الدراسات (وهذان، ٢٠١٨؛ وهذان وزهر، ٢٠١٩)

نتائج الدراسة التطبيقية:

٩/٧ نتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي: Fundamental Analysis

تم الاعتماد على نماذج الانحدار لاختبار فروض البحث، كل على حده، على النحو التالي:
(١/٩/٧) نتائج اختبار الفرض الأول ومناقشتها:

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير لدرجة اعتمادية القوائم المالية على قيام الشركات المقيدة في البورصة المصرية بممارسة إدارة الأرباح، واختبار الفرض الأول قام الباحثون باختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي التالي:

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 FSR + \beta_2 Lan.Ast + \beta_3 Age + \beta_4 ROA + \beta_5 Au.Size + E$$

وقام الباحثون؛ لاختبار هذا الفرض إحصائياً بإعادة صياغته، كفرض عدم، كما يلي:
H0: لا يؤثر درجة موثوقية القوائم المالية على قيام الشركات محل الدراسة بإدارة الأرباح، وفيما يلي توضيح نتائج اختبار الفرض الأول للبحث (H1).

جدول (٦): نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث (H1)

المتغير	الإحصاءات	معامل الانحدار B	قيمة اختبار T	مستوى المعنوية P.value	VIF
(Constant)		.236	3.037	.003	
FSR		.052	2.108	.037	1.035
Lan.Ast		-.011-	-2.765-	.006	1.799
Age		.000	.697	.487	1.443
ROA		.212	1.670	.097	1.543

1.864	.604	-.520-	-.009-	Au.size
	0.405			معامل الارتباط R
	0.164			معامل التحديد R ²
	0.135			معامل التحديد المعدل adjusted R ²
	5.662			قيمة F
	0.000			مستوى المعنوية P.value
	1.732			قيمة اختبار Durbin-Watson

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من جدول (٦) معنوية نموذج الانحدار عند مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، كذلك تشير قيمة معاملات التضخم VIF أنها أقل من (١٠) مما يشير إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات، كذلك تقع قيمة إحصائية Durbin-Watson بين القيمة الجدولية العليا وأربعة ناقص القيمة الجدولية العليا بما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. كذلك يشير معنوية معامل الانحدار لمتغير اعتمادية القوائم المالية إلى رفض فرض العدم حيث ان مستوى معنوية معامل الانحدار (٠.٠٣٧) أقل من مستوى معنوية الاختبار (٠.٠٠٥)، وبالتالي يقبل الفرض البديل حيث يوجد أثر إيجابي لاعتمادية القوائم المالية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاعي العقارات والصحة والأدوية المصرية المقيدة في البورصة كانت موجبة وغير معنوية؛ ويتضح من الجدول وجود أثر سلبي ودال معنوياً لحجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح.

وقد بلغت قيمة معامل الارتباط ($R=0.405$) بينما بلغت قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار ($R^2=0.164$)، ومعامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted } R^2 = 0.135$)

ويعتقد الباحثون بمنطقية النتائج؛ حيث أن عملية إدارة الأرباح يمكن أن تتم في ضوء ما تسمح به المعايير المحاسبية من استخدام الاحكام والتقديرية الشخصية؛ فضلاً عن المرونة في استخدام البدائل المحاسبية؛ مع اعتقاد الباحثون بضعف دور مراقب الحسابات وأن دوره في هذا الصدد يعد صورياً لاستكمال متطلبات وشروط القيد في البورصة؛ وخاصة في ظل عدم إلزام الشركات بالتقرير عن كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية.

(٢/٩/٧) نتائج اختبار الفرض الثاني ومناقشتها:

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير لكفاءة العمليات التشغيلية على إدارة الأرباح، ولاختبار الفرض الثاني قام الباحثون باختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي التالي:

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 \text{ Op.Efficiency} + \beta_2 \text{ Lan.Ast} + \beta_3 \text{ Age} + \beta_4 \text{ ROA} + \beta_5 \text{ Au.Size} + E$$

وقام الباحثون؛ لاختبار هذا الفرض إحصائياً بإعادة صياغته، كفرض عدم، كما يلي:

H0: لا تؤثر كفاءة العمليات التشغيلية في الشركات محل الدراسة على ممارسات إدارة الأرباح

جدول (٧): نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث (H2)

المتغير	الإحصاءات	معامل الانحدار B	قيمة اختبار T	مستوى المعنوية P.value	VIF
(Constant)		.275	3.582	.000	
Op.Efficiency		.003	.182	.856	1.148
Lan.Ast		-.010-	-2.627-	.010	1.798
Age		.000	.528	.598	1.477
ROA		.242	1.782	.077	1.714
Au.size		-.007-	-.415-	.678	1.902
معامل الارتباط R	0.372				
معامل التحديد R ²	0.139				
معامل التحديد المعدل adjusted R ²	0.109				
قيمة F	4.638				
مستوى المعنوية P.value	0.001				
قيمة اختبار Durbin-Watson	1.662				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من جدول (٧) معنوية نموذج الانحدار عند مستوى دلالة (٠.٠٠١)، كذلك تشير قيمة معاملات التضخم VIF أنها أقل من (١٠) مما يشير إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات، كذلك تقع قيمة إحصائية Durbin-Watson بين القيمة الجدولية العليا وأربعة ناقص القيمة الجدولية العليا بما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. كذلك يشير معنوية معامل الانحدار لمغیر كفاءة العمليات التشغيلية إلى قبول فرض العدم حيث أن مستوى معنوية معامل الانحدار (٠.٨٥٦) أكبر من مستوى معنوية الاختبار (٠.٠٠٥)، وبالتالي يرفض الفرض البديل حيث أن تأثير كفاءة العمليات التشغيلية على إدارة الأرباح في شركات قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية المصرية المقيدة في البورصة كانت سالبة وغير معنوية.

وقد بلغت قيمة معامل الارتباط للنموذج ($R=0.372$) ومعامل التحديد ($R^2=0.099$)، ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2 = 0.068$)؛ مما يشير إلى أن نسبة (١٠%) فقط من التباين الكلي في مستوى إدارة الأرباح يعزو إلى حجم الشركات. ومما سبق يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل؛ حيث لا تؤثر كفاءة العمليات التشغيلية (مقاسة بمعدل دوران الأصول) على إدارة الأرباح.

(٣/٩/٧) نتائج اختبار الفرض الثالث ومناقشتها:

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير لدرجة فعالية العمليات التشغيلية على قيام الشركات محل الدراسة بممارسات إدارة الأرباح، ولاختبار الفرض الثالث، قام الباحثون باختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي التالي:

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Op.Effectiveness} + \beta_2 \text{Lan.Ast} + \beta_3 \text{Age} + \beta_4 \text{ROA} + \beta_5 \text{Au.Size} + E$$

وقام الباحثون؛ لاختبار هذا الفرض إحصائياً بإعادة صياغته، كفرض عدم، كما يلي:

H0: لا تؤثر درجة فعالية العمليات التشغيلية على إدارة الأرباح، وفيما يلي توضيح نتائج اختبار الفرض الثالث للبحث (H3)

جدول (٨): نتيجة اختبار الفرض الثالث للبحث (H3)

المتغير	الإحصاءات	معامل الانحدار B	قيمة اختبار T	مستوى المعنوية P.value	VIF
(Constant)		.304	3.776	.000	
Op. Effectiveness		.094	1.048	.297	3.025
Lan.Ast		-.012-	-2.845-	.005	2.044
Age		.000	.563	.575	1.436
ROA		.103	.543	.588	3.366
Au.size		-.005-	-.281-	.779	1.879
معامل الارتباط R	0.381				
معامل التحديد R ²	0.145				
معامل التحديد المعدل adjusted R ²	0.115				
قيمة F	4.885				
مستوى المعنوية P.value	0.000				
قيمة اختبار Durbin-Watson	1.671				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ينضح من جدول (٨) معنوية نموذج الانحدار عند مستوى دلالة (٠.٠٠٠٠)، كذلك تشير قيمة معاملات التضخم VIF أنها أقل من (١٠) مما يشير إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات، كذلك تقع قيمة إحصائية Durbin-Watson بين القيمة الجدولية العليا وأربعة ناقص القيمة الجدولية العليا بما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. كذلك يشير معنوية معامل الانحدار لمتغير كفاءة العمليات التشغيلية إلى قبول فرض عدم حيث ان مستوى معنوية معامل الانحدار (٠.٢٩٧) أكبر من مستوى معنوية الاختبار (٠.٠٥)، وبالتالي يرفض الفرض البديل حيث أن تأثير كفاءة العمليات

التشغيلية على إدارة الأرباح في شركات قطاعي العقارات والصحة والأدوية المصرية المقيدة في البورصة كانت موجبة وغير معنوية

وقد بلغت قيمة معامل الارتباط ($R=0.381$) التحديد لنموذج الانحدار ($R^2=0.099$)، ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2 = 0.068$)؛ مما يشير إلى أن نسبة (12%) فقط من التباين الكلي في مستوى إدارة الأرباح يعزو إلى حجم الشركات. ومما سبق يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل؛ حيث لا تؤثر كفاءة العمليات التشغيلية في إدارة الأرباح.

(٤/٩/٧) نتائج اختبار الفرض الرابع ومناقشتها:

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثيراً لفعالية الرقابة الداخلية على قيام الشركات المقيدة في البورصة المصرية والتي تعمل في قطاعي العقارات والصحة والأدوية بممارسات إدارة الأرباح، واختبار الفرض الرابع قام الباحثون باختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي التالي:

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 FSR + \alpha_2 Op.Efficiency + \alpha_3 Op.Effectiveness + E$$

وقام الباحثون؛ لاختبار هذا الفرض إحصائياً بإعادة صياغته، كفرض عدم، كما يلي:

H_0 : لا تؤثر فعالية الرقابة الداخلية للشركات المصرية المقيدة في البورصة على إدارة الأرباح، وفيما يلي توضيح نتائج اختبار الفرض الأول للبحث (H_4).

جدول (٩): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لفعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح لجميع شركات عينة الدراسة

VIF	مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار T	معامل الانحدار B	الإحصاءات المتغير
	.266	1.116	.029	(Constant)
1.039	.074	1.797	.048	FSR
1.399	.414	-.819	-.013	Op.Efficiency
1.353	.064	1.866	.117	Op.Effectiveness
			.209	معامل الارتباط
			0.044	معامل التحديد R^2
			0.024	معامل التحديد المعدل $adjusted R^2$
			2.216	قيمة F
			0.089	مستوى المعنوية P.value
			1.606	قيمة اختبار Durbin-Watson

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من جدول (٩) عدم معنوية نموذج الانحدار عند مستوى دلالة (٠.٠٥)؛ ومعنوية النموذج عند مستوى دلالة (٠.١٠) كذلك تشير قيمة معاملات التضخم VIF أنها أقل من (١٠) مما يشير إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات، كذلك تقع قيمة إحصائية Durbin-Watson بين القيمة الجدولية العليا وأربعة ناقص القيمة الجدولية العليا بما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. وكذلك يشير معنوية معاملات الانحدار لمتغيرات فعالية الرقابة الداخلية إلى قبول فرض العدم للأبعاد الرقابة الداخلية الثلاث عند مستوى معنوية (٠.٠٥) حيث ان مستوى معنوية معامل الانحدار على مستوى شركات العينة ككل. بينما عند مستوى معنوية (٠.١٠) يوجد أثر إيجابي لبعدي اعتمادية القوائم المالية وفعالية العمليات التشغيلية، بينما كانت بعد كفاءة العمليات التشغيلية أثر إيجابي ومعنوي؛ وقد بلغ معامل الارتباط ($R=0.209$) بلغت قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار ($R^2=0.044$)، ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2 = 0.024$) مما يعد مؤشراً على انخفاض قدرة فعالية الرقابة الداخلية وحدها على تفسير التباين الكلي في مستوى إدارة الأرباح.

١٠/٧ تحليل التمايز طبقاً لقطاعي شركات الدراسة وأبعاد الرقابة الداخلية ومستوى إدارة الأرباح:

ولاختبار مدى وجود فروق جوهرية بين قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات على أساس أبعاد الرقابة الداخلية ومستوى ممارسات إدارة الأرباح: يتم صياغة الفرض الرابع كما يلي: "لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات من حيث أبعاد الرقابة الداخلية (والاعتمادية على القوائم المالية، كفاءة العمليات، وفعالية العمليات) ومستوى ممارسات إدارة الأرباح".

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض ولتحديد مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين، تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد Multiple Discriminant Analysis على نموذج اشتمل على مجموعتين من الشركات والتي تمثل أنواع الشركات الخاضعة للدراسة (كمتغير تابع)، والعوامل التي تمثل أبعاد نظام الرقابة الداخلية (كمتغيرات مستقلة). واشتملت عينة الشركات الإجمالية التي خضعت للتحليل بقطاع العقارات على ١٠٠ مفردة (٢٠ شركات لمدة ٥ سنوات)؛ بينما اشتملت عينة الشركات الإجمالية التي خضعت للتحليل بقطاع الرعاية الصحية والأدوية على ٥٠ مفردة (١٠ شركات لمدة ٥ سنوات)؛ وبطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد من خلال طريقة ويلكس لامبدا Wilks Lambda أمكن اختبار صحة مدى الفرض العاشر، حيث أظهرت نتائج تحليل التمايز المتعدد أن هناك علاقة معنوية (٠.٠٠٠٠) ومعامل الارتباط يمثل (٠.٦٣٦) بين المجموعتين من الشركات (٢٠ شركة بقطاع العقارات، و ١٠ شركات بقطاع الرعاية الصحية والأدوية) وأبعاد نظام الرقابة الداخلية (كفاءة

العمليات، فعالية العمليات والاعتمادية على القوائم المالية) ومستوى ممارسات إدارة الأرباح ؛ وذلك كما يتضح في الجدول رقم (١٠).

جدول (١٠) دوال تحليل التمايز على أساس التقسيم القطاعي للشركات محل الدراسة

دوال التمييز			
رقم الدالة	قيمة إيجن	التباين	معامل الارتباط
١	٠.٦٨٠	١٠٠.٠	٠.٦٣٦
رقم الدالة	ويلكس لامبدا	كا ^١	درجة الحرية
١	٠.٥٩٥	٧٥.٧٠١	٤
التصنيف			
الشركات	المفردات	التنبؤ بعضوية المجموعة	
		الصحة والأدوية	العقارات
الصحة والأدوية	عدد	٣٢	٥
		١٨	٩٥
الصحة والأدوية	النسبة	٦٤%	٣٦%
		٥%	٩٥%
النسبة المئوية للتقسيم الدقيق للمفردات ٨٤.٧%			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول أن النموذج قادر على تصنيف ٩٥ شركة من شركات قطاع العقارات تصنيفاً صحيح بنسبة ٩٣% وصنف بشكل خاطئ عدد شركات بنسبة ٧%؛ بينما صنف ٣٢ شركة من شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية بشكل صحيح بنسبة بلغت ٦٤% بينما صنف ١٨ شركة بشكل خاطئ بنسبة ٦٣%؛ وبلغت نسبة التصنيف الصحيحة للنموذج ككل ٨٤.٧% وهي تعد نسبة عالية للتصنيف.

ويوضح جدول (١١) الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً لنوع القطاع من حيث أبعاد الرقابة الداخلية ومستوى ممارسات إدارة الأرباح

جدول (١١): تحليل الفروق المعنوية بين قطاعي الدراسة

المتغير	ويلكس لامبدا	F	P-Value
FSR	.997	.495	.483
Op.Efficiency	.979	3.164	.077
Op.Effectiveness	.608	95.289	.000
DA	.910	14.680	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول (١١) وجود فروق معنوية عند مستوى (٠.٠٠٥) لكلا من العائد على حقوق الملكية كمقياس لفعالية العمليات والمستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح كما يتضح من مستوى المعنوية (٠.٠٠٠) لكل منهما، مما يعكس الأهمية النسبية لهما ومساهمتها في القدرة التفسيرية لدالة

التمايز، ويتضح ذلك من قيمة (ف) التي بلغت (٩٥.٢٨٩، ١٤.٨٦٠) على الترتيب، بالإضافة إلى انخفاض قيمة ويلكس لامبدا التي بلغت (٠.٦٠٨، ٠.٩١٠) على الترتيب مما يشير إلى إمكانية استخدامهما للتمييز بين الشركات وفقا للتقسيم القطاعي. وفي ضوء ما سبق يمكننا رفض فرض العدم الذي ينص على "لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات من حيث أبعاد الرقابة الداخلية (والاعتمادية على القوائم المالية، كفاءة العمليات، وفعالية العمليات) ومستوى ممارسات إدارة الأرباح".، وذلك بعد أن تبين أن هناك متغيرات تستطيع التمييز بين المجموعتين من الشركات، أي أن هناك تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من الشركات الخاضعة للدراسة تحليل التمايز.

٨- نتائج الدراسة:

هدف البحث إلى تقييم أثر فعالية الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال قياس أثر أبعاد فعالية الرقابة الداخلية (اعتمادية القوائم المالية، كفاءة العمليات التشغيلية، فعالية العمليات التشغيلية) على ممارسات إدارة الأرباح؛ وتحديد مدى وجود تمايز بين شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وشركات قطاع العقارات من حيث أبعاد فعالية الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف البحث تم إجراء دراسة تطبيقية على ٣٠ شركة مسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية ١٠ منها تنتمي لقطاع الرعاية الصحية والأدوية، و ٢٠ شركة تنتمي لقطاع العقارات. وتتمثل نتائج الدراسة في وجود أثر إيجابي لكل من اعتمادية القوائم المالية، وفعالية العمليات التشغيلية على ممارسات إدارة الأرباح؛ بينما لا توجد علاقة بين كفاءة العمليات التشغيلية وممارسات إدارة الأرباح. وأوضحت نتائج الدراسة وجود تمايز بين شركات قطاع الصحة والأدوية وشركات قطاع العقارات من حيث مستوى بعدي كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية ومستوى ممارسات إدارة الأرباح. كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً عدم معنوية تأثير عمر وربحية الشركات وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات رقابية على ممارسات إدارة الأرباح، بينما يوجد أثر سلبي ومعنوي بين حجم الشركة كمتغير رقابي وممارسات إدارة الأرباح.

٩- التوصيات:

في ضوء أهداف البحث، ومشكلته وما انتهى إليه في شقية النظري والتطبيقي، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- ١- قيام هيئة البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية بإصدار تشريع يلزم الشركات ببناء هيكل فعال للرقابة الداخلية، والتقارير عن مدى فعاليته، وإلزام مراقب الحسابات بمراجعة تقرير الإدارة وإيداع الرأي فيه. □
- ٢- قيام هيئة سوق المال بإصدار تعليمات تقتضي قيام الشركات بالحصول على موافقتها بشأن أي تغييرات في السياسات والتقديرات المحاسبية والتي من شأنها إحداث تأثير جوهري في القوائم المالية، وفي ضوء أسباب مبررة. □

٣- قيام الباحثين والمنظمات المهنية بنقل أفضل الممارسات لتصميم هيكل رقابية داخلية فعال، وعقد الندوات والمؤتمرات لتوضيح أهمية ودور الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف أصحاب المصالح، وزيادة كفاءة سوق رأس المال. □

١٠- الدراسات المستقبلية:

يوصى الباحثون بضرورة التعرض لدراسة النقاط الآتية:

- ١- إجراء دراسات تختبر العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح على باقي قطاعات البورصة المصرية.
- ٢- إجراء دراسات تستهدف تحديد العوامل المؤثرة في فعالية الرقابة الداخلية للشركات المقيدة في البورصة المصرية
- ٣- إجراء دراسات تختبر تأثير ضعف الرقابة الداخلية على مخاطر الشركة وتكلفة حقوق الملكية للشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية.

المراجع العربية:

- ١- الجندي، محمد إسماعيل إسماعيل (٢٠٢٠) "تأثير مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك المقيدة في البورصة المصرية - دراسة تطبيقية " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- ٢- الزمر، عماد سعيد (٢٠٠٩) "دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، عدد (١)، مجلد (٤٦).
- ٣- السيد، محمد صابر حمودة (٢٠١٨) "أثر ضعف الرقابة الداخلية على مستوى جودة الاستحقاقات: دراسة تطبيقية على قطاع العقارات في مصر" مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد (٣) مجلد (٢١).
- ٤- العزب، رضا عادل (٢٠١٤) "أثر الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على قرارات الاستثمار في المنشأة - دراسة ميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- ٥- حسين، علاء على أحمد (٢٠١٦) "قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية - دراسة تطبيقية" مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة. جامعة عين شمس، عدد (١)، مجلد (١٩).
- ٦- حشاد، طارق محمد عمر (٢٠١٢)، "قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية " رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- ٧- زكي، نهى محمد (٢٠١٨) "أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- ٨- سعد الدين، ايمان محمد (٢٠٠٨) "أثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجي عن فعالية الرقابة الداخلية في ضوء قانون Sarbanes-Oxley على تحسين جودة التقرير المالي بالتطبيق على البيئة المصرية" مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد (١).
- ٩- عرفه، نصر طه حسن؛ مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٥) " محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة" مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٣)، مجلد (١٩).

- ١٠- عطيو، أحمد عطية حسن (٢٠١٣) "أثر خصائص لجنة المراجعة على إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية - دراسة ميدانية" رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- ١١- عفيفي، هلال عبد الفتاح (٢٠١٤) "العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات: هل هناك تأثير للإفصاح الاختياري: دراسة تحليلية اختبارية على الشركات المساهمة المصرية" مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، عدد (١)، مجلد (٣٦).
- ١٢- محمود، محمد أحمد حنفي (٢٠١٠) "دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية - مع دراسة تطبيقية" رسالة دكتوراه، كلية التجارة. جامعة الإسكندرية.
- ١٣- وهدان، محمد على وزهر؛ اكرامي جمال (٢٠١٩) "تقييم أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية لشركات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر" مجلة البحوث المحاسبية، العدد (١) المجلد (٦) الجزء الثاني.

المراجع الأجنبية:

- 1- Anh, T., Thi, L., Quang, H., & Thi, T. (2020) "Factors influencing the effectiveness of internal control in cement manufacturing companies" **Management Science Letters**, Vol. (10), No. (1), pp. (133-142).
- 2- Asghar, A., Sajjad, S., Shahzad, A., & Matemilola, B. T. (2020) "Role of discretionary earning management in corporate governance-value and corporate governance-risk relationships" **The International Journal of Business in Society**. Vol. (20), No. (4), PP. (561-581).
- 3- Ashbaugh-Skaife, H., Collins, D. W., & Kinney Jr, W. R. (2007) "The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits" **Journal of Accounting and Economics**, VOL. (44), No. (1-2), PP. (166-192).
- 4- Ashbaugh- Skaife, H., Collins, D. W., Kinney Jr, W. R., & LaFond, R. (2008) "The Effect of SOX Internal Control Deficiencies and Their Remediation on Accrual Quality" **The Accounting Review**, Vol. (83), No. (1), PP. (217-250).
- 5- Ashbaugh-Skaife, H., D. collins., W. Kinney JR., & R. Lafond. (2009) "The Effect of SOX Internal Control Deficiencies on Firm Risk and Cost of Equity" **Journal of Accounting Research**, Vol. (47), No. (1), PP. (1-43).
- 6- Asim, A., & Ismail, A. (2019) "Impact of Leverage on Earning Management: Empirical Evidence from the Manufacturing Sector of Pakistan" **Journal of Finance and Accounting Research**, Vol. (1), No. (1), PP. (70-91).
- 7- Chan, K., Farrell, B., & Lee, P., (2005) "Earnings management and return-earnings association of firms reporting material internal control weaknesses under Section 404 of the Sarbanes Oxley Act" **Auditing A Journal of Practice and Theory**, Vol. (27), No. (2)
- 8- Chang, Y.T., Chen, H., Cheng, R.K., & Chi, W. (2019) "The impact of internal audit attributes on the effectiveness of internal control over operations and

- compliance" **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, Vol. (15), No. (1), pp. (1-19).
- 9- Chen, J. J., & Zhang, H. (2014) "The impact of the corporate governance code on earnings management—Evidence from Chinese listed companies". **European Financial Management**, Vol. (20), No. (3), PP. (596-632).
 - 10- Chen, T. (2016) "Internal control, life cycle and earnings quality – an empirical analysis from Chinese market" **Open Journal of Business and Management**, Vol. (4) No. (2), pp. (301-311).
 - 11- Dadbeh, F., & Mogharebi, N. (2013) "A study on effect of information asymmetry on earning management: evidence from Tehran stock exchange" **Management Science Letters**, Vol. (3), No. (7), PP. (2166-2161).
 - 12- Dewi, R., & Hoesada, J. (2020) "The Effect of Government Accounting Standards, Internal Control Systems, Competence of Human Resources, And Use of Information Technology on Quality of Financial Statements" **International Journal of Innovative Research and Advanced Studies**, Vol. (7), No. (1), PP. (4–10).
 - 13- Ditkaew, K. (2018) "The effects of cost management quality on the effectiveness of internal control and reliable decision-making: evidence from Thai Industrial Firms" **In Proceedings of the 10th International RAIS Conference on Social Sciences and Humanities**, 22 August 2018. Scientia Moralitas Research Institute.: PP. (60-69).
 - 14- Doyle, J., Ge, W., & McVay, S. (2007) "Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting" **Journal of Accounting and Economics**, VOL. (44), PP. (193-223).
 - 15- Doyle, J., Ge, W., & McVay, S., (2007) " Accruals Quality and Internal Control over Financial Reporting" **The Accounting Review**, Vol. (82), No. (5), pp. (1141–1170).
 - 16- El Bodan, M., Aga, M., & Alrub, A.A. (2017) "Impact of Corporate Governance and External Audit on Earning Management. Evidence from the Financial Sector of United Arabs of Emirates (UAE)" **International Journal of Finance and Accounting**, Vol. (6), No. (6), PP. (172-178)
 - 17- Elyasiani, E., Wen, Y., & Zhang, R. (2017). "Institutional ownership and earning management by bank holding companies" **The Journal of Financial Research**, Vol. (40), No. (2), PP. (147–178).
 - 18- Epps, R.W., & Guthrie, C.P. (2010) "Sarbanes-Oxley 404 material weaknesses and discretionary accruals" **Accounting Forum**, Vol. (34) No. (2), pp. (67-75).
 - 19- Faghani, M., & Pahlavan, H. (2018) "Impact of agency costs on the relationship between internal control quality and earnings management" **Journal of Accounting Knowledge**, Vol. (9), No. (3), PP. (65–87).
 - 20- Foster, B. P., & Shastri, T. (2013) "Material internal control weaknesses and earnings management in the post-SOX environment" **Journal of Applied Business Research**, Vol. (1), No. (29), PP. (183-192).

- 21- Garg, M., (2018) "The effect of internal control certification regulatory changes on real and accrual-based earnings management". **European Accounting Review**, Vol. (27), No. (5), PP. (817-844).
- 22- Gaud, P., Jani, E., Hoesli, M., & Bender, A. (2005). "The capital structure of Swiss companies: an empirical analysis using dynamic panel data". **European financial management**, Vol. (11), No. (1), PP. (51-69)
- 23- Ge, W., & McVay, S. (2005) "The disclosure of material weaknesses in internal control after the Sarbanes-Oxley Act" **Accounting Horizons**, Vol. (19), No. (3), PP. (137-158).
- 24- Ghazalat, A. N. M., Islam, M. A., Noor, I. B. M., Ahmad, A., & Haija, A. (2017) "Does the competency attributes of board members' enhance the monitoring of earning management? Evidence from a developing country" **Corporate Board: role**, Vol. (13), No. (1-1), PP. (100-108).
- 25- Gleason, C.A., Pincus, M., & Rego, S.O. (2017) "Material weaknesses in tax-related internal controls and last chance earnings management" **The Journal of the American Taxation Association**, Vol. (39), No. (1), pp. (25-44).
- 26- Goh, B., & Li, D. (2011) "Internal Controls and Conditional Conservatism" **Accounting Review**, Vol. (86), No. (3), PP. (975-1005).
- 27- Gong, Y., Xia, Y., Xia, X., & Wang, Y. (2021) "Management Earnings Forecasts Bias, Internal Control, and Stock Price Crash Risk: New Evidence from China" **Emerging Markets Finance and Trade journal**, available on <https://doi.org/10.1080/1540496X.2021.1931113>
- 28- Healy, P. M. (1985) "The effect of bonus schemes on accounting decisions" **Journal of Accounting and Economics**, VOL. (7), PP. (85-107)
- 29- Internal Control - An Integrated Framework., COSO (2013).
- 30- Iraya, C., Mwangi, M., & Muchoki, G. W. (2015) "The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the Nairobi securities exchange" **European Scientific Journal**, Vol. (11), No. (1). PP. (169-178).
- 31- Jahmani, Y., & Niranjani, S. (2015) "Earnings Management, Weak Internal Controls, and Firm Size" **Accounting and Taxation**, Vol. (7), No. (2), PP. (51-64).
- 32- Ji, X. D., Lu, W., & Qu, W. (2017) "Voluntary disclosure of internal control weakness and earnings quality: evidence from China" **The International Journal of Accounting**, Vol. (52), No. (1), pp. (27-44).
- 33- Jones, J. J. (1991) "Earnings management during import relief investigations" **Journal of Accounting Research**, VOL. (29), No. (2), PP. (193-228).
- 34- Kayo, E. K., & Kimura, H. (2011). "Hierarchical determinants of capital structure". **Journal of banking & finance**, Vol. (35), No. (2), PP. (358-371).
- 35- Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005) "Performance Matched Discretionary Accrual Measures" **Journal of Accounting and Economics**, Vol (39), No. (1), PP. (163-197).

- 36- Kountur, R., Djohanputro, B., & Sari, M. (2021) "Past performance and earning management: The moderating effect of employee relative earning" **Accounting**, Vol. (7), No. (2), PP. (349-356).
- 37- Länsiluoto, A., Jokipii, A., & Eklund, T. (2016) "Internal control effectiveness – a clustering approach" **Managerial Auditing Journal**, Vol. (31), No. (1), pp. (5-34).
- 38- Länsiluoto, A., Jokipii, A., & Eklund, T. (2016), "Internal control effectiveness – a clustering approach" **Managerial Auditing Journal**, Vol. (31) No. (1), PP. (5-34).
- 39- Lenard, M. J., Petruska, K. A., Alam, P., & Yu, B. (2016) "Internal control weaknesses and evidence of real activities manipulation" **Advances in Accounting**, Vol. (33), pp. 47-58.
- 40- Leng, J., & Li, L. (2011) "Analysis of the Relationship between Listed Companies' Earnings Quality and Internal Control Information Disclosure" **Modern EcoNomy**, Vol. (2) No. (5), pp. (893-900).
- 41- Li X., Zheng C., Liu G., & Sial M. S. (2018) "The Effectiveness of Internal Control and Corporate Social Responsibility: Evidence from Chinese Capital Market" **Sustainability**, Vol. (10) (4006) PP. (1–18).
- 42- Li, y. (2021) "The Influence of Stock Ownership Structure on the Effectiveness of Internal Control" **Trade Research Journal**, Vol. (17), No. (3), PP. (21-33).
- 43- Li, Y., Li, X., Xiang, E., & Djajadikerta, H. G. (2020) "Financial distress, internal control, and earnings management: Evidence from China" **Journal of Contemporary Accounting and EcoNomics**, Vol. (16), No. (3), Article 100210
- 44- MardjoNo, E. S., & Chen, Y. S. (2020) "Earning management and the effect characteristics of audit committee, independent commissioners: Evidence from Indonesia" **International Journal of Business and Society**, Vol. (21), No. (4), PP. (569–587).
- 45- Mayndarto, E. C., & Murwaningsari, E. (2021) "The effect of good corporate governance on earning management with the bonus plan as a moderating variable" **International Journal of Social and Management Studies**, Vol. (2), No. (3), PP. (35–46).
- 46- Mohamed, Soha Hamdy Abdel Dayem, (2010), "Measuring the Impact of Earnings Management Accounting Policies on Investors' Decisions an applied study on Egyptian corporate" Master thesis dissertation.
- 47- Nugroho, B. Y., & Eko, U. (2011) "Board Characteristics and Earning Management" **Bisnis and Birokrasi Journal**, Vol. (18), No. (1), PP. (1-10).
- 48- Ogbulu, O. M., & Emeni, F. K. (2012). "Capital structure and firm value: Empirical evidence from Nigeria". **International Journal of Business and Social Science**, Vol. (3), No. (19), PP. (252-261).
- 49- Petersen, A. (2018) "The effectiveness of internal control activities to combat occupational fraud risk in fast moving consumer goods Small, Medium and Micro Enterprises (SMMEs) in the Cape Metropole" Unpublished Manuscript (thesis), Cape Peninsula University of TechNology.

- Cape Town. [online] Available at:
<http://etd.cput.ac.za/handle/20.500.11838/2731> [Accessed 11 July 2019].
- 50- Raman, K., & Shahrur, H. (2008) "Relationship-Specific Investments and Earnings Management: Evidence on Corporate Suppliers and Customers" **The Accounting Review**, Vol (83), No. (7), PP. (1041-1081).
 - 51- Rudi, Z., Firda, M., Mukhtar, M., Dwi, A.K., Tubagus, I., Meutia, M., & MEward, F. (2021) "Antecedents of Disclosure on Internal Control and Earnings Management" **The Journal of Asian Finance, Economics and Business**, Vol. (8), No. (3), PP. (391-397).
 - 52- Saarani, A. N., & Shahadan, F. (2013). "The determinant of capital structure of SMEs in Malaysia: evidence from enterprise 50 (E50) SMEs". **Asian Social Science**, Vol. (9), No. (6).
 - 53- Sun, Y. (2016) "Internal control weakness disclosure and firm investment" **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, Vol. (31), No. (2), PP. (277-307).
 - 54- Thabit, T., Solaimanzadah, A., & Al-abood, M. T. (2017) "The Effectiveness of COSO Framework to Evaluate Internal Control System: The Case of Kurdistan Companies" **Cihan International Journal of Social Science**, Vol. (1), No. (1), pp. (44-54).
 - 55- Udomsirikul, P., Jumreornvong, S., & Jiraporn, P. (2011). "Liquidity and capital structure: The case of Thailand". **Journal of Multinational Financial Management**, Vol. (21), No. (2), PP. (106-117).
 - 56- Wang, J., Gong, L., & Wang, Y. (2011, June). "The empirical research of the influence of ERP's implementation on enterprise's internal control effect" **In ICSSSM11** (pp. 1-6). IEEE.
 - 57- Wang, Y. F. (2013) "Internal control and financial quality: Evidence from post-sox restatement" **Journal of Accounting and Taxation**, Vol. (5), No. (1), PP. (19-28).
 - 58- Wang-feng, Z. (2013, July). "Internal control, audit risk and audit pricing: Empirical evidences from China's listed companies". In 2013 **International Conference on Management Science and Engineering 20th Annual Conference Proceedings** (pp. 1007-1013). IEEE.
 - 59- Weng, T. C., Chi, H. Y., & Chen, G. Z. (2015) "Internal control weakness and information quality". **Journal of Applied Finance and Banking**, Vol. (5), No. (5), PP. (135-169).